

جامعة قاصدي مرباح . ورقلة.
كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير
قسم علوم الاقتصادية



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
الميدان : علوم اقتصادية ، علوم التسيير و علوم تجارية
الشعبة : العلوم الاقتصادية
التخصص : مالية وبنوك
من إعداد الطالب : قاسم تيميزار
بعنوان :

اثر تقلبات أسعار الصرف على أداء المالي للبنوك التجارية

دراسة حالة البنك الجزائري الخارجي (BEA) وكالة ورقلة
خلال الفترة 2005 - 2014

نوقشت و أجزيت علنا بتاريخ : 2016/06/02

أمام اللجنة المتكونة من السادة :

الأستاذ /مولاي لخضر.....(أستاذ محاضر بجامعة قاصدي مرباح . ورقلة) رئيسا
الدكتور / ميلودي عبد العزيز.....(أستاذ محاضر بجامعة قاصدي مرباح . ورقلة) مشرفا
الأستاذ /بضياف عبد الباقي.....(أستاذ محاضر بجامعة قاصدي مرباح . ورقلة) مناقشا

السنة الجامعية 2016/2015

جامعة قاصدي مرباح . ورقلة.
كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير
قسم علوم الاقتصادية



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
الميدان : علوم اقتصادية ، علوم التسيير و علوم تجارية
الشعبة : العلوم الاقتصادية
التخصص : مالية وبنوك
من إعداد الطالب : قاسم تيميزار
بعنوان :

اثر تقلبات أسعار الصرف على أداء المالي للبنوك التجارية دراسة حالة البنك الجزائري الخارجي (BEA) خلال الفترة 2005 – 2014

نوقشت و أجزيت علنا بتاريخ : 2016/06/02

أمام اللجنة المتكونة من السادة :

أ. د. / مولاي لخضر..... (أستاذ محاضر بجامعة قاصدي مرباح . ورقلة) رئيسا

أ. د. / ميلودي عبد العزيز..... (أستاذ محاضر بجامعة قاصدي مرباح . ورقلة) مشرفا

أ. د. / بضيف عبد الباقي..... (أستاذ محاضر بجامعة قاصدي مرباح . ورقلة) مناقشا

السنة الجامعية 2016/2015

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

والحلاة والملاء على اهرفف المرسلين

إلهي لا تطيب الجنة إلا برؤيتك ، أحمدك وأشكر فضلك في توفيقك لإنجاز هذا العمل الذي هو
جواز سفري إلى الجنة .

إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي " أمي الحنونة "

إلى من سلك طريق الصعاب لأسلك طريق الفلاح " أبي الغالي رحمة الله عليه "

إلى زهور حديقتي الزاهية إخواني

إلى زملاء الدراسة (الياس، جمال، هشام، امين)

إلى من تقاسمت معهم خلاوة و مرارة الحياة الجامعية

إلى كل الأقارب و الجيران دون استثناء و خاصة عائلة

و إلى كل من له معزة في القلب و لم يسعني ذكره .

الشكر

الحمد لله الذي منا علي بالوصول إلى هذه المنزلة التي

ما كنت لأبلغها إلا بفضلها فالحمد لله عز وجل الذي

ألممني الصبر و الثبات و مدني بالقوة و العزم على مواصلة مشواري الدراسي .

كما نتوجه بجزيل الشكر و الامتنان إلى كل من ساعدني في إنجاز هذا البحث , و أخص

بالذكر الأستاذ المشرف " ميلودي عبد العزيز "

الذي لم يبخل علي بتوجيهاته و نصائحه القيمة التي كانت عون لي في اتمام هذا

البحث .

كما لا يفوتني ان أتقدم بالشكر لأعضاء اللجنة المناقشة على ما سوف يقدمونه من

التوجيهات و التصويبات .

و أتوجه بجزيل الشكر و الامتنان إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد على إنجاز

هذا العمل .

" عسى الله أن يوفقنا لما فيه خير لنا "

قاسم

الملخص :

من خلال هذه البحث نهدف إلى دراسة أثر تغيرات أسعار الصرف على أداء المالي للبنوك التجارية، والبنك الجزائري الخارجي كعينة لهذه الدراسة، ولمعرفة وضعه المالية نم استخدام مؤشرات العائد على حقوق الملكية ومؤشرات العائد على الأصول، ولدراسة المتغيرات قمنا بتطبيق نموذج الانحدار الخطي البسيط على معطيات بنك الجزائر الخارجي خلال فترة الدراسة الممتدة من سنة 2005 إلى 2014.

ولمعالجة إشكالية الموضوع واختبار الفرضيات تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة، وخلصت الدراسة إلى أن نظام المصرفي الجزائري هو نظام صرف ثابت، بحيث تم تقييد قيمة الدينار الجزائري بسلة من العملات الأجنبية وأهمها الدولار والأورو، وذلك من أجل مواكبة التغيرات الحاصلة في أسعار الصرف وتطوير الجهاز المصرفي.

الكلمات المفتاحية : تقلبات أسعار الصرف - تقييم أداء البنك - حجم المعاملات الخارجية - إيرادات الصرف - صافي الدخل - نموذج الانحدار الخطي البسيط.

Summary:

Through this research we aim to study the impact of changes in exchange rates on commercial banks, the Bank of Algeria external performance as a sample for this study, learn and put financial growth using indicators ROE and indicators of return on assets, the Crown study variables have applied simple linear regression on the data bank model Algeria outside during the study period extended from 2005 to 2014.

To address the problem of the subject and test hypotheses have been relying on the historical and experimental method in the study as well as indicators and financial ratios and the study concluded that the Algerian banking system is a fixed exchange rate system, so that was credited the value of the Algerian dinar Lerwick in foreign currency and the most important of the dollar and the Euro, in order to keep pace with changes in the exchange rates and the development of the banking system.

Key words:

fluctuations Abv- evaluate the performance of the coffee volume of foreign transactions - exchange revenue - Net income - simple linear regression model .

قائمة المحتويات

الصفحة	البيان
III	الإهداء
IV	الشكر
V	ملخص
VI	قائمة المحتويات
VIII	قائمة الجداول
IX	قائمة الأشكال البيانية
X	قائمة المختصرات والرموز
أ - ت	المقدمة
الفصل الأول : مفاهيم حول سعر الصرف وأداء البنوك	
2	تمهيد
3	المبحث الأول : الأدبيات النظرية حول سعر الصرف وتقييم أداء البنوك
3	المطلب الأول: مفاهيم عامة حول سعر الصرف
6	المطلب الثاني: تقييم الأداء البنوك
12	المبحث الثاني : الدراسات السابقة حول سعر الصرف و أداء البنوك
12	المطلب الأول: الدراسات العربية
15	المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية
17	خلاصة الفصل
الفصل الثاني : دراسة حالة البنك الجزائري الخارجي	
19	تمهيد
20	المبحث الأول: الطريقة و الأدوات المستخدمة في الدراسة
20	المطلب الأول: الطريقة المتبعة في الدراسة الميدانية
22	المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة
25	المبحث الثاني : تحليل و تفسير و مناقشة نتائج الدراسة

25	المطلب الأول: عرض نتائج الدراسة لبنك الجزائر الخارجي
35	المطلب الثاني: مناقشة وتحليل نتائج الدراسة لبنك الجزائر الخارجي
41	خلاصة الفصل
42	الخاتمة
45	قائمة المراجع
49	قائمة الملاحق

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
10	مؤشرات العائد	(1 - 1)
15	الفرق بين دراستنا والدراسات السابقة	(1-2)
24	تغيرات أسعار الصرف (الدولار والأورو) مقابل الدينار خلال 2005- 2014 الوحدة (1\$/€ = DA)	(1 - 2)
25	مجال معدلات الفائدة لسنوات الدراسة.	(2 - 2)
25	حجم المعاملات الخارجية للبنك محل الدراسة, الوحدة (مليون, دج)	(3 - 2)
27	تطور مبالغ صافي الدخل المحقق من طرف البنك. الوحدة (مليون. دج)	(4 - 2)
28	إيرادات فوائد القروض. الوحدة (مليون. دج)	(5 - 2)
29	إيرادات الصرف. الوحدة (مليون. دج)	(6 - 2)
30	نسب إيرادات الصرف وإيرادات فوائد القروض	(7 - 2)
31	أهم مؤشرات التي تقيس أداء البنك من جانب الربحية، كما نلاحظ أنها حققت مؤشرات مقبولة في جميع سنوات الدراسة.	(8 - 2)
33	متغيرات الدراسة الممثلة في معادلة الانحدار الخطي	(9 - 2)
33	تحليل الانحدار البسيط و الارتباط بين حجم المعاملات الخارجية والدخل الصافي للبنك	(10 - 2)

قائمة الأشكال البيانية

الصفحة	عنوان الأشكال	الرقم
26	شكل بياني لحجم المعاملات الخارجية خلال فترة الدراسة	(1 - 2)
27	شكل بياني لدخل الصافي خلال فترة الدراسة	(2 - 2)
28	نسبة إيرادات المعاملات الخارجية من الدخل الصافي	(3 - 2)
29	شكل بياني لإيرادات فوائد القروض خلال فترة الدراسة	(4 - 2)
30	شكل بياني لإيرادات الصرف خلال فترة الدراسة	(5 - 2)
31	شكل بياني مقارنة بين إيرادات الصرف وإيرادات فوائد القروض	(6 - 2)

قائمة الاختصارات و الرموز

الاختصار / الرمز	الدلالة باللغة العربية
ROE	العائد على حقوق الملكية
ROA	العائد على الأصول
EM	مضاعف حقوق الملكية
PM	هامش الربح
AU	منفعة الأصول

مقدمة

1. توطئة :

لقد أدى تطور العلاقات الاقتصادية الدولية إلى تداخل مصالح الدول واتساع المبادلات التجارية بين مختلف أنحاء العالم هذا ما يمنح، لسعر الصرف أهمية كبيرة لدى كل الاقتصاديات العالمية كونه يؤثر على المتغيرات الاقتصادية الكلية، بالإضافة إلى تأثيره على حجم التجارة الخارجية و بالتالي على الوضعية الاقتصادية للدولة، حيث تعتبر سياسة سعر الصرف من أهم أدوات السياسة النقدية الفعالة لحماية الاقتصاد الوطني من الصدمات الخارجية التي يمكن أن تتعرض لها، إذ أصبحت الموضوع التي تهتم بدراسة و مناقشة آثار تقلبات أسعار الصرف في مستوى النشاطات الاقتصادية (لاسيما التجارة) واحدة من الحقول التي استقطبت أنظار اقتصاديين كثر، الذين أدرك أن المخاطر الناجمة عن تقلبات سعر الصرف خاصة فيما يتعلق بنشاطات التصدير و الاستيراد إذ أن تقلبات سعر الصرف تضفي قدرا من المخاطر في تعاملات المصدرين في الأسواق الخارجية و كذلك الحال بالنسبة. للمستوردين، ومنذ الخروج من نظام سعر الصرف الثابت وانتقال العديد من الدول النامية والمتقدمة نحو نظام الصرف المرن واتجاه العديد من الدول النامية نحو سياسة تشجيع الصادرات أصبح الباحثون الاقتصاديين مهتمين بمناقشة العلاقة بين تقلبات سعر الصرف و التجارة الخارجية.

وهذا ما يجعل البنوك التجارية تتعرض لجملة من المخاطر التي تؤثر على أنشطتها المختلفة من إقراض واستثمار واستبدال العملات الأجنبية بأخرى محلية، وهذا ما يؤثر على أدائها وكذلك التأثير على ربحيته.

ويعتبر تقييم الأداء التقنية الفعالة المستعملة في البنوك التجارية لتحديد أداء البنوك، و تعتمد على مؤشرات تقييم أداء مختلفة ومنها مؤشرات الربحية (مؤشرات العائد على الأصول، ومؤشر العائد على حقوق الملكية)، وعليه سنحاول صياغة الإشكالية التالية:

2. طرح الإشكالية الرئيسية: تتمثل إشكالية بحثنا في السؤال التالي.

ما مدى تأثير تقلبات أسعار الصرف على أداء المالى للبنك الجزائر الخارجي وكالة ورقلة في الفترة الممتدة من 2005 إلى 2014 ؟

و للإجابة على التساؤل الرئيسي ارتأينا تجزئته إلى أسئلة فرعية و هي :

✓ كيف يؤثر كل من إيرادات الصرف وإيرادات فوائد القروض على الدخل الصافي للبنك ؟

✓ هل تؤثر المعاملات الخارجية للبنك على دخله الصافي؟

3. فرضيات الدراسة :

أ- الفرضية الرئيسية:

لا يوجد تأثير لتقلبات أسعار الصرف على أداء البنوك التجارية الجزائرية.

ب- الفرضيات الرئيسية:

✓ تساهم إيرادات الصرف في زيادة الدخل الصافي للبنك مقارنة بإيرادات فوائد القروض.

✓ لحجم المعاملات الخارجية تأثير إيجابي على الدخل الصافي للبنك.

4. مبررات اختيار الموضوع : هناك مبررات ذاتية وموضوعية.

✓ الذاتية: الرغبة الشخصية في تطرق لي موضوع الدراسة؛

✓ الموضوعية: الموضوع في مجال التخصص؛

✓ التعرف على العلاقة بين سعر الصرف وأداء البنك التجاري.

5. أهمية الدراسة :

تتبع أهمية الدراسة من خلال تناول قطاع مهم , و هو القطاع المصرفي الذي يلعب دورا مهما وأساسا في الاقتصاد الوطني تعتبر أهم العوامل المؤثرة على هذا القطاع، تقلبات سعر الصرف.

6. أهداف الدراسة :

تسعى الدراسة لتحقيق الأهداف التالية :

✓ التعرف على العلاقة بين تقلبات أسعار الصرف وأداء البنوك التجارية؛

✓ فهم أساليب تقييم الأداء لدى البنوك؛

7. حدود الدراسة :

يكون نطاق الدراسة على النحو التالي :

✓ الحدود المكانية : ستتم هذه الدراسة على مستوى البنك الجزائر الخارجي الوطني الجزائري (BEA)، وكالة ورقلة.

✓ . الحدود الزمنية: الفترة الممتدة من 2005 إلى غاية 2014, وهذا لتوفر البيانات خلال هذه الفترة.

8. منهج الدراسة :

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي في الجانب النظري, و في الجانب التطبيقي تم الاعتماد على منهج الإحصائي والقياسي باستعمال بعض أدوات الإحصائية والقياس الكمي المتمثلة في معادلات الانحدار الخطي البسيط بالاعتماد على برنامج Excel

9 . مرجعية الدراسة :

تم الاعتماد على مجموعة من المراجع العربية والأجنبية المتمثلة في الكتب والمجلات المتخصصة و المواقع الالكترونية.

10 . صعوبات الدراسة :

✓ . صعوبة الحصول على المعلومات و البيانات المالية الخاصة بالبنك محل الدراسة (بنك الجزائر الخارجي)؛

11 . هيكل الدراسة :

من أجل الإحاطة بجوانب الموضوع, و الإجابة على إشكالية الدراسة قسمنا البحث كما يلي :

مقدمة.

اهتم الفصل الأول بمفاهيم حول سعر الصرف. وتم تقسيمه إلى مبحثين:

المبحث الأول كان بعنوان "مفاهيم عامة حول سعر الصرف وتقييم الأداء " حيث تم تقسيمه إلى مطلبين تناولنا فيه المطلب الأول مفاهيم عامة حول سعر الصرف والمطلب الثاني تقييم أداء البنوك.

أما المبحث الثاني بعنوان " الدراسات السابقة حول سعر الصرف وتقييم أداء البنوك " التي تتعلق بموضوع دراستنا .

في حين تعرض الفصل الثاني إلى دراسة حالة البنك الجزائري الخارجي والتي تم تقسيمها إلى مبحثين. الأول بعنوان

" الطريقة و الأدوات المستخدمة في الدراسة " وتم تقسيمه إلى مطلبين المطلب الأول بعنوان الطريقة المتبعة في الدراسة الميدانية

أما المطلب الثاني بعنوان الأدوات المستخدمة في الدراسة.

أما المبحث الثاني فكان بعنوان " تحليل وتفسير ومناقشة الدراسة " وتم تقسيمه إلى مطلبين المطلب الأول بعنوان عرض نتائج

دراسة بنك الجزائر الخارجي، أما المطلب الثاني بعنوان مناقشة وتحليل نتائج دراسة بنك الجزائر الخارجي، وفي الأخير الخاتمة.

الفصل الأول

الأدبيات النظرية والتطبيقية

تمهيد :

يعتبر سعر الصرف أحد أهم المتغيرات المؤثرة على العمليات الاقتصادية المحلية والخارجية، مما جعله ذو أهمية كبيرة لدى الاقتصاديين، وبم أن البنوك التجارية هي الرابط بين الإنتاج المحلي والأجنبي من خلال التصدير والاستيراد فهذا سيؤذي إلى بروز أو ظهور علاقة تجمع بين أداء هذه البنوك وسعر الصرف.

ولمحاولة الجمع بين سعر الصرف وأداء البنوك التجارية قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين

❖ المبحث الأول: مفاهيم عامة حول سعر الصرف وتقييم أداء البنوك

❖ المبحث الثاني: الدراسات السابقة للموضوع

المبحث الأول : الأدبيات النظرية حول سعر الصرف وتقييم أداء البنوك .

ومحاولة فهم العلاقة بين المتغيرين سعر الصرف وأداء البنوك التجارية قسمنا هذا المبحث إلى مطلبين:

المطلب الأول يوضح مفهوم سعر الصرف.

المطلب الثاني فيتطرق إلى مفهوم تقييم الأداء.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول سعر الصرف.

سنحاول في هذا المطلب توضيح مفهوم سعر الصرف وخصائصه وظائفه.

الفرع الأول: ماهية سعر الصرف.

سنقوم بداية بدراسة سعر الصرف من خلال تعريفه وطريقة تسعير العملات، كما سنحاول إظهار الصيغ

المختلفة لسعر الصرف.

أولاً: مفهوم سعر الصرف

تعريف 1:

يعرف سعر الصرف بأنه عدد وحدات العملة الوطنية التي يستلزم دفعها لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية، أو هو عدد وحدات العملة الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من العملة الوطنية¹،

تعريف 2:

كما يقصد بسعر الصرف الذي يعبر عن قيمة العملة الوطنية بالنسبة للعملة الأجنبية²،

ومهما تعددت المفاهيم المستخدمة في تعريف سعر الصرف فإنها تشترك في توضيح التالي³:

- يمكن التعبير عن سعر الصرف بعدد الوحدات أو القوة الشرائية؛
- تتعدد أسعار صرف العملة الواحدة بتعدد العملات المستخدمة في مقارنتها؛
- أن لكل عملة، سعر صرف معين مقابل العملات الأخرى؛

ومنه نستنتج بأن سعر الصرف هو قيمة العملة المحلية بدلالة عملة أجنبية وأن هناك عدة عوامل تدخل في تحديد هذه القيمة.

ثانياً: أنواع أسعار الصرف

¹ - موسى سعيد مطر وآخرون، التمويل الدولي، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2008، ص:43.

² - Marie delaplace, monnaie et financement de l'économie, dunod, 2 édition, Paris, 2006, p :126.

³ - حيدر نعمة الفريجي، أثر تقلب صرف اليورو في المخاطرة المصرفية، دراسة تحليلية، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الأول حول: اليورو واقتصاديات الدول العربية، جامعة الأغواط، الجزائر، 20 - 18 أبريل 2005، ص8.

في هذا الإطار يظهر سعر الصرف كسعر نقدي للعملة الأجنبية، ويعرف كقيمة للعملة المحلية بدلالة العملة الأجنبية (أو العكس)، ويمكن التمييز بين عدة أنواع للصرف نذكر منها مايلي¹:

1 - سعر الصرف الاسمي:

يعرف سعر الصرف الاسمي على أنه وحدة من عملة أجنبية بدلالة وحدات من العملة المحلية، ويتم تحديده طبقاً للطلب والعرض على ذلك السعر في سوق الصرف في لحظة زمنية معينة، ولهذا يمكن لسعر الصرف أن يتغير تبعاً لنظام الصرف المعتمد في البلد، وينقسم سعر الصرف الاسمي إلى قسمين سعر الصرف الرسمي وهو المعمول به في المبادلات التجارية الرسمية، وسعر الصرف الموازي وهو المعمول به في الأسواق الموازية، ويتغير سعر الصرف الاسمي يومياً إما بالتحسن أي ارتفاع سعر صرف العملة المحلية بالنسبة للعملة الأجنبية، وإما بالتدهور، لذا فإن سعر الصرف الاسمي ينظر إليه على أنه يقيس الأسعار النسبية بين عملتين نقديتين.

2 - سعر الصرف الحقيقي:

يعرف سعر الصرف الحقيقي على أنه عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، وهذا يعني أن سعر الصرف الحقيقي يعتبر مفهوماً حقيقياً يقيس الأسعار النسبية لسلعتين (القوة الشرائية)، لهذا فإن سعر الصرف الحقيقي سوف يعادل سعر الصرف الاسمي الذي يتعدل طبقاً للاختلافات بين المستويات النسبية للأسعار المحلية مع المعدلات النسبية للأسعار الأجنبية.

3- سعر الصرف التوازني:

وهو سعر الصرف الذي يكون متسقاً مع التوازن الاقتصادي الكلي، أي أن سعر الصرف التوازني يمثل التوازن المستديم لميزان المدفوعات عندما يكون الاقتصاد ينمو بمعدل طبيعي، فالصدمات الاسمية (النقدية) المؤقتة تؤثر على سعر الصرف الحقيقي وتبعده عن مستواه التوازني.

4- سعر الصرف الفعلي الحقيقي:

من أجل أن يكون مؤشر سعر الصرف الفعلي الحقيقي ذا دلالة ملائمة على تنافسية البلد تجاه الخارج، لا بد أن يخضع إلى التصحيح بإزالة أثر تغيرات الأسعار النسبية².

5- سعر الصرف الفعلي:

يعبر سعر الصرف الفعلي عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة دولة ما بالنسبة لعدة عملات لدول أخرى في فترة زمنية معينة، وبالتالي فإن مؤشر سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية، وهو يدل على مدى تحسن أو تطور سعر صرف عملة ما بالنسبة لأسعار صرف مجموعة من العملات الأخرى.

¹ - زاهر عبد الحليم خضر، تأثير سعر الصرف على المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني، رسالة ماجستير في الاقتصاد، غير منشورة، جامعة الأزهر (فلسطين)، 2012، ص-19-23.

² - عطاء الله بن طيرش، أثر تغير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية- حالة الجزائر، رسالة ماجستير، غير منشورة، المركز الجامعي غرداية، 2011، ص: 49.

ثالثا - خصائص سعر الصرف:

هناك ثلاثة خصائص لسعر الصرف ندرجها كما يلي¹:

(1) المقاصة: المقاصة هي استعمال الحقوق في تسديد الديون أي أنها تركز على تسوية الحقوق و الديون معا الناتجة عن عمليات التجارة المنظورة.

و المقاصة في عملية الصرف تتمثل في تجنب استخدام الصرف الأجنبي بين الدولتين المتعاقدين، وتتم تسوية المبادلات التجارية بينهما، باستخدام الحقوق لتسديد الديون ، ويحدد سعر الصرف بين الدولتين قبل فتح حساب المقاصة لأنه غالبا ما تكون المقاصة غير كاملة أي عدم تساوي ديون دولة و حقوقها قبل الدولة الأخرى ويتم تسوية الفرق وفقا للقواعد التي يتفق عليها الطرفان.

(2) المضاربة: المضاربة تكون من أجل تحقيق الربح، و يتم ذلك عن طريق الاستفادة من الفروق السعرية في سعر صرف عملة بين سوقين أو أكثر في وقت واحد، عن طريق شراء العملة في السوق ذات السعر المنخفض و إعادة بيعها في السوق ذات السعر المرتفع و تسمى هذه العملية بعملية التحكيم بين العملات و قد ظهرت عمليات التحكيم لسهولة و سرعة و سائل الاتصال بين المراكز التجارية في مختلف بقاع العالم.

(3) التغطية: التغطية تتم عن طريق اللجوء إلى عمليات الصرف الآجلة و ذلك لتفادي الأخطار الناجمة عن التقلبات في سعر الصرف، وهي عملية تأمين ضد ما يتوقعه المتعامل من انخفاض في قيمة العملات الأجنبية عن القيام بعمليات صرف آجلة.

الفرع الثاني : وظائف أسعار الصرف

يتميز سعر الصرف بعدة وظائف نذكر منها ما يلي²:

1-1: وظيفة قياسية:

يمثل سعر الصرف حلقة وصل بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية فالمنتجون المحليون يعتمدون على سعر الصرف لمقارنة الأسعار المحلية لسلعة ما مع أسعار السوق العالمية.

2-1: وظيفة تطويرية:

يستخدم سعر الصرف في الرفع من حجم صادرات معينة إلى مناطق معينة من تخفيض سعر صرف عملة هذه الصادرات حتى تكون هذه الأخيرة أرخص سعرا مقارنة بصادرات الشركاء التجاريين مثل ما يحدث من تبادل تجاري بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية حيث أن اليوان الصيني المنخفض مقارنة بالدولار أدى إلى ارتفاع حجم الصادرات الصينية اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية ودول أخرى مقارنة بالسلع الأمريكية نحو الصين ودول أخرى كذلك.

3- 1: وظيفة توزيعية:

¹ - محمود حميدات مدخل لتحليل النقدي ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر سنة 2000 ، ص 111 .
² - جعفري عمار، إشكالية اختيار نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية، رسالة ماجستير، غ منشورة، جامعة بسكرة، 2013، ص: 19.

يؤدي سعر الصرف وظيفة توزيعية على مستوى الاقتصاد الدولي من خلال إعادة توزيع الدخل القومي العالمي بين دول العالم فإذا افترضنا أن اليابان تستورد القمح من الولايات المتحدة وارتفعت القيمة الخارجية للدولار الأمريكي مقابل الين فإن اليابان ستضطر إلى دفع زيادة في الدولارات لقاء وارداتها من القمح مما يؤثر على احتياطات اليابان من الدولارات الأمريكية في حين ترتفع الاحتياطات الأمريكية من الدولارات.

المطلب الثاني : تقييم الأداء

إن تقييم الأداء في مجال البنوك التجارية يهدف إلى قياس كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة لديها, كما لها أهمية خاصة, حيث تبين نقاط القوة و الضعف في البنك بالنسبة للقطاع المصرفي .

الفرع الأول : مفهوم تقييم الأداء وأهدافه و أهميته

تحصل البنوك التجارية على مواردها من مصادرها, و تقوم بتوزيعها على استخداماتها بشكل منظم يضمن لها أكبر عائد, هذا الأخير يختلف من بنك إلى آخر نتيجة لعدة اعتبارات, و على هذا الأساس و جدت مفاهيم مختلفة لتعريف تقييم الأداء ولكن قبل التطرق إلى تقييم الأداء سنتطرق إلى مفهوم الأداء.

تعريف 1:

"الكيفية التي يبلغ بها التنظيم أهدافه"¹

تعريف 2:

"قيام الفرد بالأنشطة والمهام المختلفة التي يتكون منه عمله"²

ومن خلال التعريفين نستنتج أن الأداء يعبر عن مدى إنجاز الفرد لمهامه من أجل تحقيق الأهداف المسطرة.

-تعريف تقييم الأداء:

تعريف 1:

" هو الطريقة أو العملية التي يستخدمها المقيم لمعرفة أي من الأفراد أنجز العمل وفقا لما ينبغي له أن يؤدي " .³

تعريف 2:

"تقييم الأداء يعني التأكد من كفاءة استخدام الموارد المتاحة و التحقق من تنفيذ الأهداف المخططة " .⁴

¹ عبد الملك مزهوده، الأداء بين الكفاءة والفعالية مفهوم وتقييم، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد الأول، نوفمبر 2001، ص:86

² عبد الملك مزهوده، نفس المرجع سبق ذكره، نفس الصفحة.

³ - عبد العطار حنفي، السلوك التنظيمي وإدارة الافراد، المكتب العربي الحديث، مصر 1997، ص : 273 .

⁴ - ابو الفتوح على فضالة، التحليل المالي و ادارة الأموال، دار الكتب العلمية للنشر و التوزيع، 1999، ص : 273 .

تعريف 3:

و بصورة أدق فإن تقييم الأداء هو : " عملية شاملة تستخدم فيها جميع البيانات, المحاسبية و غيرها, للوقوف على الحالة المالية للمصرف, و تحديد الكيفية التي أديرت بها موارده خلال فترة زمنية معينة " .¹

و مما سبق نستخلص إن تقييم الأداء هو تشخيص لنقاط القوة و الضعف بحيث يساهم هذا التشخيص في بناء و صياغة مخطط إدارة أصول و خصوم المصرف .

ثانيا : الهدف من تقييم الأداء و أهميته

1 - الهدف من تقييم الأداء

يتمثل الهدف العام لعملية تقييم الأداء, التأكد من أن الأداء الفعلي يتم وفقا للمخطط الموضوعة و المرسومة, إلا أن هناك بعض الأهداف الأخرى لتقييم الأداء يمكن إنجازها في نقاط التالية:

- توضيح المسار المالي للبنك لمعرفة جوانب الضعف و معالجتها؛
- إبراز مدى قدرة البنك على إستيعاب الخسائر الناتجة عن الاستثمار في الأصول؛²
- كشف بعض المشكلات الإدارية و التنظيمية, حيث تكفل الدراسة التحليلية لنتائج التقارير للكشف عن بعض العيوب التنظيمية أو الإدارية؛
- العمل على الحصول على أفضل عائد و دفع حركة التنمية يتم عادة من خلال التوسع و إقامة المنظمات الجديدة .³

2- أهمية تقييم الأداء

- يعتبر تقييم الأداء أهم الركائز التي تبنى عليها عملية الرقابة؛
- اختبار مدى تحقيق المنشأة للأهداف الموضوعة باستخدام البيانات المالية و الإحصائية؛
- يفيد تقييم الأداء بصورة مباشرة في تشخيص المشكلات و حلها و معرفة مواطن القوة و الضعف في المنشأة؛
- معرفة مدى سلامة السياسات و الإستراتيجيات خلال السنة المالية .⁴

الفرع الثاني: نماذج تقييم الأداء

¹ - أحمد ماهر , إدارة الموارد البشرية, الدار الجامعية, مصر, 1999 , 2000, ص: 285 .

² - عبد الغفار حنفي, الأسواق و المؤسسات المالية, مركز الأسكندرية للكتاب, 1999, ص: 214 .

³ - موسى محمد أبو حطب, فاعلية نظام تقييم الأداء و أثره على مستوى أداء العاملين, رسالة ماجستير, غير منشورة, جامعة الإسلامية, غزة, 2009, ص: 18 .

⁴ - زينة قمرى, واقع استخدام الأساليب الكمية في تقييم أداء الوظيفة المالية للمؤسسة المبنائية, (الدراسة عبارة عن مداخلة), جامعة سكيكدة, الجزائر, سنة النشر مجهولة, موقع و تاريخ التحميل :

تعتمد المؤسسات المصرفية التجارية مؤشرات قياس أداء المصارف مختلفة باختلاف المستفيدين من تقارير الأداء, وكون تقييم أداء المصارف عملية شاملة تستفيد منها إدارة المصارف, وجميع الجهات المراقبة, استخدمت ما يعرف بنظام CAMELS لترتيب المصارف من حيث الأداء خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية, وكذلك نموذج القيمة الاقتصادية المضافة (A.V.E), والقيمة السوقية المضافة (MVA), ونموذج العائد على حقوق الملكية (E.O.R) الذي سيتم تطبيقه في هذه الدراسة .

اولا : نموذج العائد على حقوق الملكية (E.O.R)

لكي تتمكن البنوك التجارية من تقييم أدائها عمل "دافيد كول" على استنتاج نموذج العائد على حقوق الملكية سنة 1972 و الذي يوضح العلاقة المتبادلة بين الربحية والمخاطرة, اعتمادا على القوائم المالية المتمثلة في (الميزانية, وجدول الحسابات النتائج) .

1 - مفهوم نموذج العائد على الحقوق الملكية

هو مؤشر متكامل لوصف العلاقة المتبادلة بين العائد و المخاطرة, و هو نموذج يمكن المحلل من تقييم مصدر, و حجم أرباح البنك خاصة بمخاطر تم اختيارها, ¹ تتمثل أساسا في مخاطر الائتمان, مخاطر السيولة, مخاطر معدل الفائدة, وكذلك مخاطر التشغيل, و مخاطر رأس المال . ²

2- تطور نموذج العائد على حقوق الملكية

يعتبر العائد على حقوق الملكية أو نموذج "Dupont", واحد من أهم النماذج المستخدمة في تقييم الأداء, حيث بدأ هذا النموذج في بداية القرن العشرين, حيث اقتصر في بادئ الأمر على قياس معدل العائد على الاستثمار من خلال اشتقاقه من نسبتين, تعبر النسبة الأولى عن كفاءة الإدارة بتحقيق الأرباح, و هي نسبة صافي الربح إلى إجمالي المبيعات, فيما تعبر النسبة الثانية عن كفاءة الإدارة في استخدام موجوداتها, و هي نسبة صافي المبيعات إلى إجمالي الموجودات . ³

و في عام 1970, تم تطور النموذج ليتحول من معدل العائد على الاستثمار إلى معدل العائد على حقوق الملكية عن طريق إضافة نسبة ثالثة له تخص المخاطر, و هي النسبة المتعلقة بمضاعف الرفع المالي, و هي أحد نسب هيكل رأس المال والمتمثلة بنسبة إجمالي الأصول إلى حقوق الملكية . ⁴

و في عام 1972 استنتج "دافيد كول" أنه نموذج لتقييم أداء البنوك . ⁵

ثانيا: العائد على الأصول (ROA)

يتحدد مؤشر العائد على الأصول بمؤشرين و هما:

¹ - محمد على محمد العقول, قياس كفاءة الأداء المالي للبنوك الإسلامية, أطروحة دكتوراه, غير منشورة, جامعة أم درمان الإسلامية, السودان, 1997, ص: 46 .

² - طارق عبد العال حماد , تقييم أداء البنوك التجارية تحليل العائد و المخاطرة, الدار الجامعية الاسكندرية, مصر, 1999, ص: 78 .

³ - Gitman.L.J. **Principles of mangmet finance**.massachuetts. Addison Wesley . (1997) . p 40

⁴ - Almazari . A.A **Financail performance evalution of some selected jordanion commercial banks** .

International research journal of finance and economics . (2011) . p p 50.63.

⁵ - محمد جموعي قريشي, تقييم أداء المؤسسات المصرفية دراسة حالة مجموعة من البنوك الجزائرية خلال الفترة 1994-2000, الجزء الأول, مجلة الباحث, ورقة, العدد 03, 2004, ص: 90 .

- هامش الربح (PM): يعكس مدى قدرة الكفاءة في إدارة و مراقبة التكاليف.
- منفعة الأصول (AU): و يسمى استعمال الأصول, حيث يدل المؤشر على الاستغلال الأفضل للأصول أي إنتاجية الأصول .
- و هذه الصيغة تركز الانتباه إلى مصدر الأداء الأفضل أو الأداء السيئ، فمثلا إذا حققت مؤسسة ما عائدا على الأصول مرتفعا، فيكون سببه أنها أكثر كفاءة في التحكم و مراقبة التكاليف، و هو ما يعكس مؤشر هامش الربح المرتفع، أو باستخدام أفضل للأصول و هو ما يعكس منفعة الأصول أو الإنتاجية الأصول، أو طريق التحسن في كلا الحالين.¹
- بالمقابل فإن الأداء الضعيف قد يعود لجانب منهما، أو لكليهما.

1- مؤشرات العائد

- إن الهدف الأساسي لإدارة أي بنك هو تعظيم العائد و تحقيق ربحية مرتفعة، ولكي يتحصل هذه الأخيرة عليه تحمل الكثير من مخاطر، و على هذا الأساس تستخدم إدارة البنك مقاييس العائد و المخاطرة لتقييم أدائها، و فيما يلي أهم المقاييس.²
- يمكن توضيح العلاقة بين مؤشرات تقيس العائد من خلال نظام يعرف بنظام (Dupont system). حيث يوضح النموذج المزدوج بين ثلاث مؤشرات أداء مهمة وهي كما يلي:

- مؤشر تقييم الربحية (ROE)، و هي نسبة الربح إلى إجمالي الإيرادات، و التي تمثل مدى كفاءة الإدارة في تحقيق الأرباح و مراقبة التكاليف .
- مؤشر تقييم كفاءة إدارة الأصول (ROA)، و هي نسبة إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الموجودات، و التي تمثل مدى كفاءة الإدارة في تحقيق المنفعة من الموجودات في تحقيق الإيرادات.
- مؤشر مضاعف الملكية أو الرفع المالي، و هي نسبة إجمالي الموجودات إلى حقوق الملكية، و التي تقيس المخاطر المتعلقة باستخدام أموال الملكية ضمن هيكل رأس المال المصرف.³

2- العلاقة بين المؤشرات:

- يوضح نموذج (Dupont) شرح و توضيح، العلاقة بين العائد على الأصول (ROA)، و العائد على حقوق الملكية (ROE) .

¹ - ياسمينه ختماني، قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية - دراسة حالة مجموعة من البنوك الجزائرية (2007-2012)، مذكرة ماستر، غير منشورة، جامعة ورقلة، 2014، ص: 10 .

² - محمد كريم ميلودي، الجهاز المصرفي في ظل العولمة (حالة الجزائر)، رسالة الماجستير، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2004، ص: 53 .

³ - Rees . B. **Financial Analysis**. Hertfordshire . prentice hall tnternational . (1990) .

حيث أن الفرق بين الاثنين يظهر من استخدام الرافعة المالية, وذلك من خلال ضرب العائد على الأصول (ROA), بمضاعف حقوق الملكية (EM), أو ما يسمى بالرافعة المالية.

أهم مؤشرات العائد:

الجدول رقم (1-1) : مؤشرات العائد

العلاقة	المؤشر
$\frac{\text{الدخل الصافي}}{\text{حقوق الملكية}}$	العائد على حقوق الملكية (ROE)
$\frac{\text{الدخل الصافي}}{\text{إجمالي الأصول}}$	العائد على الأصول (ROA)
$\frac{\text{إجمالي الأصول}}{\text{حقوق الملكية}}$	الرافعة المالية (EM)
$\frac{\text{الدخل الصافي}}{\text{إجمالي الإيرادات}}$	هامش الربح (PM)
$\frac{\text{إجمالي الإيرادات}}{\text{إجمالي الأصول}}$	منفعة الأصول (AU)

المصدر : من اعداد الطالب

المبحث الثاني : الدراسات السابقة

أجريت دراسات عديدة حول موضوع سعر الصرف و تقييم الأداء و هذا المبحث نتعرض فيه إلى أهم الدراسات السابقة و الأبحاث ذات صلة بالموضوع :

المطلب الأول : الدراسات العربية والأجنبية:

1- الدراسات العربية:

1 - دراسة محمد الجموعي قريشي, بعنوان "تقييم أداء المؤسسات المصرفية دراسة حالة مجموعة من البنوك الجزائرية خلال الفترة 1994 - 2000" جزء الأول, الدراسة عبارة عن مقال في مجلة الباحث, العدد الثالث, جامعة ورقلة, 2004

هدفت الدراسة إلى تقييم أداء البنوك باستخدام المعطيات و البيانات المالية, حيث طبق ذلك على مجموعة من البنوك الجزائرية (ELBARAKA -BNA -CPA - BDL), من أجل إظهار العلاقة بين الربحية و المخاطرة, ثم قارن بين أداء البنوك فيما بينها, و استخدم في دراسته منهج المقارنة الذي يساعده في المقارنة بين العائد و المخاطرة البنك, كما استخدم نموذج تحليلي يسمى بنموذج العائد على حقوق الملكية و بعض المؤشرات الأخرى التي تتعلق بالعوائد و المخاطرة البنكية, فتوصلت الدراسة إلى أن بنك البركة أكثر ربحية و أقل مخاطرة و لديه كفاءة في إدارة و مراقبة التكاليف مقارنة بالبنوك الأخرى, أما إنتاجية الأصول فمتمقاربة بين البنوك طيلة فترة الدراسة .

2- دراسة أحلام بوعبدلي, و عبد الرزاق خليل بعنوان " تقييم أداء البنوك التجارية من حيث العائد و المخاطرة دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري", الدراسة عبارة عن مداخلة في ملتقى بعنوان المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية, جامعة الشلف, يومي 14 و 15 ديسمبر 2004 .

تهدف هذه المداخلة إلى إبراز تقييم أداء البنوك التجارية بطريقة العائد و المخاطرة, و تمت دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري من 1997 إلى 2000, و قد تم جمع البيانات من القوائم المالية للبنك, و لمعالجة الموضوع استخدمت الدراسة مؤشرات العائد و المخاطرة, فتوصلت الدراسة إلى أن القرض الشعبي الجزائري يتحسن من سنة إلى أخرى, و ذلك بعد مقارنتها بمعدلات القطاع النمطية.

3 - دراسة على منصور محمد بن سفاح, " تقييم الأداء باستخدام نموذج CAMELS دراسة تحليلية لأداء البنك الأهلي اليمني للسنوات 2003-2007", الدراسة عبارة رسالة ماجستير, غير منشورة, الجامعة اليمنية, 2008 .

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة قدرة نموذج CAMELS على اعطاء صورة متكاملة عن أداء البنوك, و تقييم كفاءة اداء البنك الأهلي اليمني, إضافة إلى تحديد جوانب القوة و الضعف في بعض مجالات الأداء البنكي, و اعتمدت الدراسة على البيانات من التقارير السنوية التي يصدرها البنك, و التي تعطي تلك الفترة الزمنية للبحث و التحليل البيانات الخاصة بالدراسة باعتماده على نموذج CAMELS, و قد توصلت الدراسة إلى أن تقييم الأداء من المسائل الهامة في تحديد كفاءة إدارة أي منشأة, و تقييم إنجازاتها بالمقارنة مع ما هو مستهدف قياسيا بما هو متاح لديها من إمكانيات .

4 - دراسة دادن عبد الغني ، قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسة الاقتصادية ، مجلة الباحث - العدد 04 / 2006 ورقلة .

تهدف هذا المقالة إلى تسليط الضوء على جانبي القيمة والأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية هادفة إلى تحليل العلاقة بين مؤشرات القيمة والأداء بدءاً بتحديد مفهوم الأداء المالي وأهميته وأسباب تباين تحديد مفهومه ، مروراً بالإسهامات الأمريكية ومختلف الدراسات حول القيمة والأداء، و انتهاء بعلاقة الهيكل المالي بالقيمة والأداء. وقد توصلت هذه المقالة إلى استنتاجات تتمثل في تبين وجود علاقة ديناميكية بين الأداء المالي والقيمة. فمن بين العوامل نجد أن الهيكل المالي للمؤسسة ذو تأثير مزدوج، فقد يكون إيجابياً كما قد يكون سلبياً . فبموجب التدفقات النقدية التي يولدها الأصل الاقتصادي والمعدل الذي يتم به تلك التدفقات و المتمثلة في تكلفة الأموال، فإنه للهيكل المالي تأثير على قيمة المؤسسة، بفعل تكلفة الأموال . وثمة جدال قائم حول أمثلية الهيكل المالي، حيث وجدت مقاربات تفر بوجود علاقة بين القيمة والهيكل المالي، في حين هناك من يرفضها . والواقع أن للمحيط الاقتصادي والمالي تأثيراً هاماً على هذه القضية. فهناك مؤسسة تواجه وسط اقتصادي متشعب بالاستدانة، وأخرى تعمل ضمن ما يعرف باقتصاد السوق، ومثل هذه المواضيع مثيرة للجدل ، لذلك فهي لازالت محل اهتمامات البحث العلمي.

5- دراسة أشرف لطفي السيد (2012)، تحليل أثر تقلبات أسعار الصرف على الصادرات في مصر، جامعه طنطا.

حاول الباحث في هذه الدراسة التحقق من العلاقاتين طويلة وقصيرة الأجل بين الصادرات المصرية وبين التقلبات في سعر صرف، باستخدام بيانات ربع سنوية للفترة من 1980 إلى 2010 وتم تطبيق كلا من نموذج الإنحدار الذاتي ونموذج تصحيح الخطأ VECM، من أجل التحقق من هدف الدراسة، وبناء على هذين النموذجين أوضحت النتائج أن تقلبات سعر الصرف تؤثر تأثيراً سلبياً على نمو الصادرات المصرية، حيث تؤدي حالة عدم التأكيد الناشئة عن التقلبات في أسعار الصرف إلى تفضيل المتعاملين في التجارة في الداخل عن التجارة في السوق الدولية.

ومن خلال الدراسة القياسية وجد أن جميع متغيرات الدراسة متكاملة فيما بينها، وهو ما يعني أن هذه المتغيرات لن تنحرف كثيراً في الأجل الطويل، كما إضح أن سياسة سعر الصرف للتأثير على الصادرات لن تكون سياسة جيدة، حيث إن تخفيض قيمة الجنيه المصري لن يتبعه زيادة الصادرات وذلك في الأجل القصير، ومع ذلك فإن سياسة تخفيض قيمة الجنيه ستؤدي إلى زيادة الصادرات في الأجل الطويل.

6- دراسة حميدات عمر (2011)، أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات- حالة الجزائر، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة الجزائر 3.

من خلال هذه الدراسة حاول الباحث الإجابة على الإشكالية التالية: إلى أي مدى يؤثر تقلب سعر الصرف في ميزان المدفوعات؟ وما هي نتائج تقلبات أسعار الصرف الدولار مقابل اليورو على ميزان المدفوعات الجزائري؟ حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي ومجموعة من الإحصائيات التي لها علاقة بالبحث وتحليلها لتوضيح أبعاد الدراسة، خلال الفترة (1998-2008) ، وتوصل إلى النتائج التالية:

- الفائض المحقق في ميزان المدفوعات ليس له علاقة بوضعية سعر الصرف، فالميزان التجاري حقق فائضاً بسبب تحسن أسعار النفط، بينما حساب رأس المال عرف عجزاً بسبب قلة رؤوس الأموال الموجهة إلى الجزائر وتسديد الديون الخارجية؛

- التقلبات الحاصلة في سعر صرف الدولار مقابل اليورو تؤثر سلبا على الاقتصاد الجزائري، فالبرغم من تنوع العملات المشككة للدين الخارجي، غير أن الخسائر التي يمكن أن تنتج عن الارتفاع في عملة الدين المشكك من اليورو أكبر من المكاسب التي تنتج عن انخفاض عملة الدين المشكك من اليورو؛
- الانحراف الحاصل في سعر صرف الدولار مقابل اليورو له تأثير على الاقتصاد الجزائري والذي يمس بالدرجة الأولى تدهور القدرة الشرائية لعائدات النفط، وحدوث تدهور على مستوى ميزان المدفوعات وارتفاع قيمة الواردات بسبب ارتفاع عملة الدفع، خاصة وأن أغلبها تتم باليورو.

2- الدراسات الأجنبية:

1- دراسة د. إيمور و أ.أوبجيدا 2013 اختلال سعر الصرف وضبط ميزان المدفوعات في نيجيريا.

(D.Umoru and O.Odjegba, 2013), Exchange rate misalignment and balance of payments adjustment in Nigeria.

حاول الباحثان في هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية التالية: كيف أثر اختلال سعر الصرف على وضع ميزان المدفوعات في نيجيريا خلال الفترة الممتدة من 1973 إلى 2012، حيث تم الاعتماد على تقديرات نموذج تصحيح الخطأ (VECM) (Error Correction Mechanism)، واختبار جرينجر للسببية (Test Causality Granger) لتحديد اتجاه السببية بين المتغيرات، حيث أشارت نتائج اختبار جرينجر للسببية أحادية الاتجاه، وذلك عند مستوى 1%، وأتضح من نتائج هذه الأخيرة بأنه لا توجد علاقة سببية بين المتغيرات، حيث تم التوصل إلى أن اختلال سعر الصرف النيجيري في المدى القصير ظهر له أثر إيجابي على ميزان المدفوعات، وتتمثل النتيجة الرئيسية في هذه الدراسة هو حقيقة أن اختلال سعر الصرف أظهر وجود علاقة إيجابية مع رصيد ميزان المدفوعات في نيجيريا، وفي دراسة أخرى ل (Prince Umor et all, 2013)، قامت بتحليل العلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات في الاقتصاد النيجيري، استخدمت أسلوب الانحدار الخطي البسيط في تحليل السلاسل الزمنية المستمدة من منشورات البنك المركزي النيجيري ومكتب إدارة الدين والمكتب الوطني للإحصاء، حيث شملت الدراسة الفترة (1986-2008)، وفي شرح الاختلافات في الحسابات الجارية والرأسمالية لميزان المدفوعات، ظهر أن معاملات المؤشر إيجابية لسعر الصرف والاحتياطيات الخارجية، ولكن سلبية على الدين الخارجي.

2- دراسة س.جيينز 2013 أثر سعر الصرف على التجارة الخارجية في تركيا.

(Ş.Güneş, 2013, the Effect of Exchange Rate on the International Trade in Turkey

في هذا البحث تم تحليل العلاقة بين تقلب سعر الصرف والصادرات والواردات (أسعار الصرف على نمط التجارة الدولية في تركيا)، من خلال تطبيق إجراءات التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ (VECM) على البيانات الشهرية للفترة (2003:01-2012:08) وتطبيق تحليل الانحدار الإجمالي المترابط والذي يستخدم في حال كون المعلومات غير ثابتة، حيث تم التوصل إلى أن أسعار الصرف والصادرات والواردات هي مترابطة، وبالتالي لا يمكن أن يكون الانحراف متباعد جدا في تركيا، وعلاوة على ذلك يبين تحليل نموذج تصحيح الخطأ أن طويلة المدى السببية تمتد من الصادرات والواردات لتبادل أسعار الفائدة.

كما أن بعض الدراسات الأخرى التي أجريت لتركيا، وجدت أن تقلبات سعر الصرف الاسمي يؤثر بشكل إيجابي على الصادرات (الصادرات التركية الحقيقية تميل إلى الانخفاض عند زيادة أسعار الصرف الحقيقية)، وفي دراسة قام بها (Fidan,2006) حاولت دراسة اتجاه العلاقة بين سعر الصرف الفعلي الحقيقي وكلا من الصادرات والواردات الزراعية في الاقتصاد التركي، ومن أجل معرفة ذلك التأثير وإتجاهه تم استخدام منهجية التكامل المشترك لجوهانسون، بعد إجراء اختبار السببية لجرانجر لمعرفة اتجاه العلاقة، وقد أخذت الدراسة نموذجين:

النموذج الأول للدراسة يشكل نموذج الصادرات الزراعية التركية، أما النموذج الثاني للدراسة متعلق بنموذج الواردات الزراعية التركية وتوصلت الدراسة إلى أن تأثير سعر الصرف على كلا من الصادرات والواردات الزراعية لا يكون له تأثير كبير في المدى القصير، ولكن الأثر الإيجابي لتغيرات سعر الصرف ظهرت بعد السنة العاشرة، وأن هناك علاقة طردية بين سعر الصرف الحقيقي الفعال والصادرات السلعية في الاقتصاد التركي، وأن هناك علاقة عكسية بين سعر الصرف الحقيقي الفعال والواردات الزراعية التركية.

المطلب الثاني: الفرق بين الدراسات السابقة

الجدول (1-2): الفرق بين دراستنا والدراسات السابقة.

أوجه الاختلاف الدراسات والتمشابه السابقة	عنوان الدراسة	مكان وزمان الدراسة	الأدوات والمنهج المستخدم	نتائج الدراسة
دراستنا	أثر تقلبات أسعار الصرف على الأداء المالي للبنوك التجارية	بنك الجزائر الخارجي خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى 2014	معادلة الانحدار الخطي البسيط ومؤشرات العائد والمنهج الوصفي التحليلي	نظام الصرف في الجزائر ثابت وتحدده السلطة النقدية
دراسة محمد جموعي قريشي	تقييم أداء المؤسسات المصرفية	دراسة مجموعة من البنوك الجزائرية خلال الفترة 1994-2000	مؤشر العائد على حقوق الملكية والنهج المقارنة	بنك البركة أكثر ربحية وأقل مخاطرة ولديه كفاءة في إدارة ومراقبة التكليف مقارنة مع البنوك الأخرى
دراسة أحلام بوعبدلي، وعبد الرزاق خليل	تقييم أداء البنوك التجارية من حيث العائد والمخاطر	بنك القرض الشعبي الجزائري خلال الفترة 1997-2000	مؤشرات العائد والمخاطر و المنهج الوصفي التحليلي	بنك القرض الشعبي يتحسن من سنة إلى أخرى
دراسة علي منصور محمد بن سفاح	تقييم الأداء باستخدام نموذج camels	بنك الأهلي اليمني خلال الفترة 2003- 2007	نموذج camels	تقييم الأداء من المسائل الهامة في تحديد كفاءة إدارة أي منشأة
دراسة أشرف لطفي السيد	تحليل أثر تقلبات أسعار الصرف على الصادرات	حالة مصر 1980- 2010	نموذج الانحدار الذاتي ونموذج تصحيح الخطأ VECM	تؤثر تقلبات سعر الصرف تأثير سلبي على نمو الصادرات المصرية
دراسة حميدات عمر	أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات	حالة الجزائر خلال الفترة 1998- 2008	المنهج الوصفي	الفائض المحقق في ميزان المدفوعات ليس له علاقة بوضعية سعر الصرف
دراسة إيموري وأوجيدا	اختلال سعر الصرف وضبط ميزان المدفوعات	حالة نيجيريا خلال الفترة 1973- 2012	نموذج تصحيح الخطأ VECM ونموذج الانحدار الخطي البسيط	اختلال سعر الصرف النيجيري في المدى القصير ظهر له أثر إيجابي على ميزان المدفوعات

من أعداد الطالب

خلاصة الفصل الأول:

من خلال الفصل استنتجنا بأن سعر الصرف أداة ربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات العالمية، حيث تكمن أهميته في العلاقة بينه وبين أداء البنوك.

ان تقييم الأداء هو عبارة عن أداة لمعرفة النقاط السلبية والإيجابية للبنك ومن أهم مؤشرات قياس أداء البنوك هما مؤشرين (ROE) و (ROA).

أما المبحث الثاني فتمثل في الدراسات السابقة التي لها صلة بموضوع دراستنا، و التي هي دراسات بالعربية و الأجنبية و ذلك بغرض أهداف تلك الدراسة و أهم النتائج المتوصل إليها و المنهج التي تم الاعتماد عليه .

الفصل الثاني :

دراسة حالة البنك الجزائر الخارجي

تمهيد :

لإمام أكثر بالدراسة الميدانية قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين, المبحث الأول نتعرض نتطرق فيه إلى الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة، وتم تقسّمه إلى مطلبين المطلب الأول بعنوان الطريقة المتبعة في الدراسة الميدانية، أما الم في المطلب الثاني سنتطرق إلى الأدوات المستخدمة في الدراسة، أما المبحث الثاني فكان بعنوان تحليل ومناقشة معالجة البيانات المجمعة من القوائم المالية. والمبحث الثاني بعنوان نتائج ومناقشة الدراسة وتم تقسّمه إلى مطلبين, الأول نتطرق فيه إلى عرض نتائج الدراسة الميدانية و مناقشتها, أما الثاني فنحاول من خلاله تحليل و مناقشة نتائج الدراسة .

وسنحاول معرفة أثر تقلبات صرف الدينار الجزائري مقابل الأورو € و الدولار الأمريكي \$ تأثيره على بنك الجزائر الخارجي

وكالة ورقلة، خلال الفترة 2005-2014

المبحث الأول : الطريقة و الأدوات المستخدمة

سنوضح في هذا المبحث الطريقة المتبعة في جمع بيانات الدراسة من مجتمع العينة، و أدوات الدراسة، متغيرات الدراسة والأساليب الإحصائية المستخدمة في ذلك.

المطلب الأول: الطريقة المتبعة في الدراسة الميدانية

يتناول هذا المطلب فرعين من خلال اختيار عينة الدراسة، و طريقة جمع البيانات و تحديد متغيرات الدراسة .

الفرع الأول: اختيار عينة الدراسة

تتمثل مجتمع البنوك الجزائرية وتتمثل عينة الدراسة في البنك الجزائري الخارجي، و قيدت الدراسة بما هو متوفر من بيانات و معلومات حول البنك الجزائري وكالة ورقلة.

أولاً: نشأة و تأسيس البنك الجزائري الخارجي

نشأ بنك الجزائر الخارجي في إطار سياسة تأميم المنشآت الاقتصادية و المالية التي عرفتها الجزائر عقب الاستقلال، و ذلك طبقاً للأمر رقم 67-204 الصادر بتاريخ 01 أكتوبر 1967، و الهدف الأساسي عند إنشاء بنك الجزائر الخارجي هو تسهيل و تطوير العلاقات الاقتصادية للجزائر مع البلدان الأخرى و ذلك في إطار التخطيط الوطني.

في سنة 1988 كان بنك الجزائر الخارجي من أول المؤسسات البنكية المستقلة، و ذلك حسب أحكام القانون رقم 88-01 المؤرخ في 12 جانفي 1989، ليتحول فعلاً إلى شركة مساهمة و ذلك بتاريخ 05 فيفري 1989.

وتحصل بنك الجزائر الخارجي على اعتماده الرسمي يوم 17 جانفي 2002، و لديه 98 وكالة متواجدة في التجمعات السكانية الكبرى و في المراكز الصناعية إضافة إلى مناطق الإنتاج البترولي، كما أن له فرعين في الخارج:

- البنك الدولي العربي ما بين القارات الموجود في فرنسا(BIA).
 - البنك العربي للاستثمارات في التجارة الخارجية الموجود في أبوظبي(A.B.I.F.T).
- تستند إليه جميع مهام البنوك التجارية من جمع ودائع ومنح قروض، بالإضافة إلى تكفله بتمويل عمليات التجارة الخارجية بمنحه قروضا للاستيراد، كما يقوم بتأمين المصدرين الجزائريين و تقديم الدعم المالي لهم. يضم مقر بنك الجزائر الخارجي 09 مديريات متخصصة، حيث تمتد فروعه في كامل التراب الوطني.
- بالنسبة لولاية ورقلة توجد مديرية جهوية و وكالة في بلدية ورقلة، كما توجد وكالة في حاسي مسعود و أخرى في تقرت، بالإضافة إلى وكالات أخرى في مختلف بلديات الولاية.

ثانيا: تعريف البنك الجزائري الخارجي بورقلة

المؤسسة هي بنك الجزائر الخارجي وكالة ورقلة التابعة للمديرية الجهوية للجنوب أنشأت هذه الوكالة سنة 1970م وهي مؤسسة مصرفية ذات طابع تجاري تعمل على المساهمة في سير الاقتصاد الوطني، من ضمن أهدافها جمع الأموال عن طريق فتح الحسابات الفردية والجماعية للزبائن وعن طريق الفوائد من القروض المقدمة للزبائن . أما بالنسبة للتنظيم الداخلي فهو يتمثل في الهيكل التنظيمي للوكالة والمعتمد على السلم التصاعدي (ملحق الهيكل التنظيمي للوكالة).

ثالثا: مهام ووظائف البنك الجزائري الخارجي

- تطوير عملية التجارة الخارجية؛
- منح اعتمادات و ضمانات للمصدرين والمستوردين المحليين؛
- يقوم بالعمليات الخاصة بالأموال المنقولة العقارية الضرورية لنشاط البنك؛
- تسير حسابات الشركات الوطنية المحروقاتية منها (سوناطراك) ؛
- تكوين علاقات عديدة مع البنوك والهيئات العالمية مثل صندوق ، النقد الدولي.
- تقبل الودائع من عند كل شخص طبيعي أو معنوي؛
- تمويل مختلف عمليات التجارة الخارجية.

الفرع الثاني: طريقة جمع البيانات و تلخيص المعطيات

يتضمن الفرع الثاني الطريقة المتبعة لجمع البيانات من البنك ثم كيفية تلخيص المعطيات.

أولا: طريقة جمع البيانات :

- لقد تم الاعتماد على مجموعة من البيانات ذات العلاقة بموضوع الدراسة ،و بغرض تنفيذ أهداف الدراسة و اختبار فرضياتها تم جمع المعطيات عن طريق ما يلي :
- المقابلة:و ذلك للحصول على المعلومات و المعطيات بغرض استخدامها في الدراسة ،حيث اعتمدنا على في جمعها على القوائم المالية ،و تمت الدراسة علو مستوى مديرية البنك الجزائري الجزائري.
- الموقع الرسمي للبنك الجزائري الجزائري

. BANQUE EXTERIEUR D'ALGERIE-12 avril 2016-09.00 www.bea.dz

ثانيا: تلخيص المعطيات

تتمثل المعطيات المجمعة الخاصة بالدراسة حول تطبيق نموذج الخطي البسيط من اجل دراسة اثر تقلبات أسعار الصرف على أداء البنك الجزائري الخارجي البنك ذلك من اجل معرفة مدى أهمية تطبيق النموذج في البنك الجزائري الخارجي.

المطلب الثاني: الأدوات و الإجراءات المتبعة في الدراسة

يتضمن الفرع الثالث الأدوات المستعملة في البحث و كذلك الإجراءات المتبعة في الدراسة

أولا: الأدوات

-المؤشرات المالية و المحاسبية ، و ذلك لاستخدامها في التحليل و المناقشة؛

-استخدام برنامج Excel في بعض الحسابات.

ثانيا:الإجراءات المتبعة في الدراسة

تتمثل الإجراءات المتبعة في تحديد النموذج المستخدم في الدراسة ومدى أهمية تطبيقه في عينة الدراسة و المتمثلة في البنك الجزائري الخارجي

*تحديد النموذج المستخدم في الدراسة

يتمثل النموذج المستخدم في الدراسة في نموذج الخطي البسيط من اجل دراسة اثر تقلبات أسعار الصرف على أداء البنك الجزائري الخارجي ذلك من اجل معرفة مدى أهمية تأثير تقلبات أسعار الصرف على أداء البنك. - نموذج الانحدار الخطي البسيط.

هو عبارة عن أسلوب إحصائي يقوم بصياغة أثر عدة ظواهر مؤثرة على ظاهرة معينة على شكل دالة رياضية بغرض توقع قيم غير معروفة لها¹، ونسمى الدالة الرياضية المصاغة باسم دالة الانحدار وتكون على الصورة:²

$$\hat{y} = \beta_0 + \beta_1 x_1$$

حيث أن : $\hat{\beta}_1$ تحسب بالعلاقة التالية

¹ 1 François Ducrey, *Analyse de régression*,20-04-2016,

http://www.irdp.ch/edumetrie/lexique/analyse_regression.htm

² مكيد علي، *الاقتصاد القياسي دروس ومسائل محلولة*، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص:18-19

$$\hat{\beta}_1 = \frac{\sum x_i y_i - n \bar{x}_i \bar{y}_i}{\sum x_i^2 - n(\bar{x}_i)^2}$$

و $\hat{\beta}_0$ تحسب بالعلاقة التالية:

$$\hat{\beta}_0 = \bar{y} - \hat{\beta}_1 \bar{x}$$

بحيث:

(i): رقم المشاهدة (i=1.2.3.....n)

y_i : قيمة المشاهدة (i) الخاصة بالمتغير التابع.

X_i : قيمة المشاهدة (i) الخاصة بالمتغير المستقل.

β_0, β_1 : معاملات النموذج والتي تحدد طبيعة العلاقة بين المتغيرات.

- المتوسط الحسابي لكل متغيرات الدراسة.

$$\bar{Y} = \frac{\sum Y_i}{n} \quad \bar{X} = \frac{\sum X_i}{n}$$

الانحدار الخطي البسيط باستخدام (R^2): معامل التحديد للنموذج وذلك للتعرف على تأثير المتغير المستقل المتمثل بحجم

المعاملات الخارجية في المتغير التابع والمتمثل في إيرادات البنك الرئيسية.

$$R^2 = \hat{\beta}_1^2 \frac{\sum x^2 - n\bar{X}^2}{\sum y^2 - n\bar{y}^2}$$

- كذلك تم استخدام معامل ارتباط بيرسون لمعرفة قوة العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع.

$$r_{xy} = \frac{\sum (x_i - \bar{X}) \cdot \sum (y_i - \bar{Y})}{\sqrt{\sum (x_i - \bar{X})^2 \cdot \sum (y_i - \bar{Y})^2}}$$

- إضافة إلى ما سبق يتم استخدام اختبار (F) لتقييم جودة تمثيل معادلة الانحدار المقترحة واختبار موضوعية معامل التحديد.

حيث:

$$F_{réel} = \frac{R^2 \cdot (n-m-1)}{(1-R^2) \cdot m}$$

m: عدد المتغيرات المستقلة.

n: عدد المشاهدات (عدد عناصر العينة المدروسة).

R^2 : معامل التحديد.

ولاستخراج (F_{tab}) الجدولية من جدول التوزيع لفيشر نضع.

$$V2 = n - m - 1$$

$$V1 = m$$

$$= 0,05 \quad P \text{ بمستوى معنوية } \alpha = 5\%$$

المبحث الثاني : نتائج و مناقشة الدراسة

يتضمن هذا المبحث دراسة حالة البنك الجزائري الخارجي، وسنحاول من خلاله عرض النتائج ومناقشتها.

المطلب الأول : عرض نتائج الدراسة لبنك الجزائر الخارجي

من خلال هذا المطلب سنقوم بعرض نتائج الدراسة بناء على معلومات المتحصل عليها من بنك الجزائر الخارجي خلال الفترة (2014/2005) .

1- تغيرات أسعار الصرف

الجدول (1-2): تغيرات أسعار الصرف (الدولار والأورو) مقابل الدينار خلال 2005-2014.

الوحدة (1\$/€ = DA)

السنوات	أسعار الصرف	
	الدولار الأمريكي \$	الأورو €
2005	72.32	85.50
2006	71.16	93.76
2007	66.83	98.34
2008	71.19	100.29
2009	72.73	104.79
2010	73.95	103.51
2011	77.32	103.40
2012	78.10	103.31
2013	77.99	106.90
2014	87.91	106.93

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملاحق ص: 56

نلاحظ من خلال جدول الذي يوضح تغيرات أسعار الصرف أن أسعار الأورو في ارتفاع متزايد خلال الفترة المدروسة

أما الدولار الأمريكي فقد شهد انخفاض خلال ثلاث سنوات الأولى ويمكن أن يكون السبب الرئيسي هو انخفاض في أسعار المحروقات حيث يعتبر قطاع الحر وقات ركيزة أساسية فالالاقتصاد الوطني.

2- فوائد القروض السنوية:

وهي جميع الفوائد التي يتحصل عليها البنك من عمليات الائتمان والجدول التالي يوضح القيم العظمى التي سجلتها معدلات الفائدة خلال طول فترة الدراسة.

جدول (2-2): مجال معدلات الفائدة لسنوات الدراسة.

معدل أعادة الخصم	أدنى معدل	أعلى معدل	معدلات الفائدة السنوات
6	8.5	9.50	2005
6.5	8.75	8.5	2006
4.5	7	9	2007
4	5	9	2008
4	5	9	2009
4	5	9	2010
4	5	9	2011
4.5	5.50	9	2012
4.5	5.50	9	2013
4.5	5.50	9.5	2014

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المقابلة الشخصية

نلاحظ أن كل من أعلى معدل الفائدة وأدنى معدل شهد ثبات نسبي خلال فترة الدراسة وهذا ما ينطبق أيضا على معدل إعادة الخصم ويمكن أن تكمن الأسباب الرئيسية وراء ذلك هي سياسة وإستراتيجية التي يتبعها من أجل المحافظة على موارده وكذلك يمكن أن تكون سياسة تم فرضها من طرف السلطة النقدية.

3 - حجم المعاملات الخارجية :

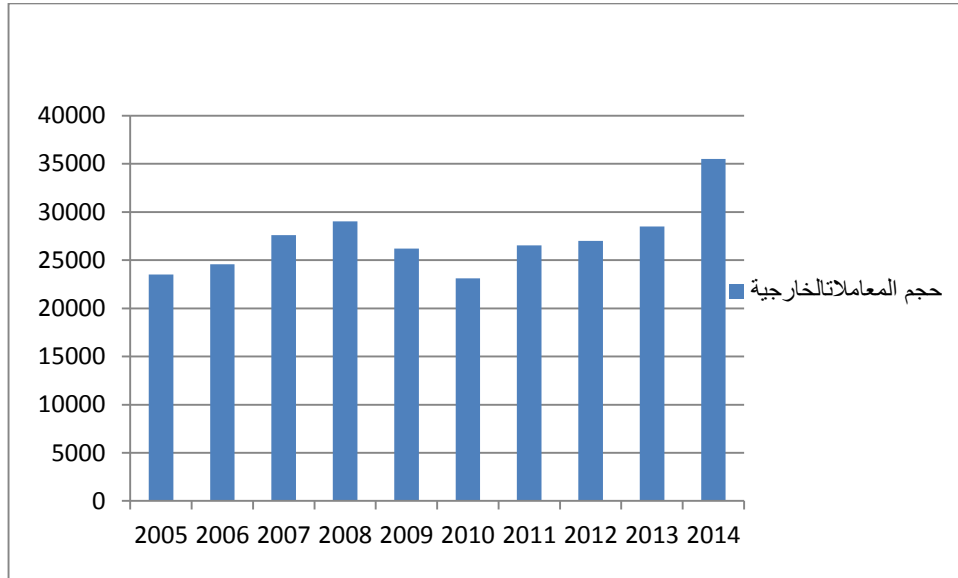
الجدول (3-2): حجم المعاملات الخارجية للبنك محل الدراسة, الوحدة (مليون, دج)

حجم المعاملات الخارجية	السنوات	حجم المعاملات الخارجية	السنوات
23103	2010	23500	2005
26550	2011	24587	2006
27009	2012	27598	2007
28500	2013	29022	2008

35500	2014	26216	2009
-------	------	-------	------

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على المقابلة الشخصية

الشكل (1-2): يمثل شكل بياني لحجم المعاملات الخارجية خلال فترة الدراسة:



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول (2-3)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2-3) الموضح في الشكل (2-1) أن في السنوات الأربعة الأولى سجلت ارتفاعا بداية من سنة (2005 إلى 2008) حيث سجلت في سنة 2008 ما قيمته 29022 مليون دج أما في السنتين الموالتين شهدت انخفاضا محسوس بداية من سنة 2009 حيث سجلنا خلال الدراسة أقل قيمة سنة 2010 بقيمة 23103 مليون دج أما فيما يخص السنوات الموالية لقد شهدت ارتفاع مستمر في إيرادات المعاملات الخارجية وذلك بداية من سنة 2011 الى السنة الأخيرة من فترة الدراسة حيث سجلت السنة الأخيرة أعلى قيمة خلال فترة الدراسة بما قدره 35500 مليون دج

ومنه نستطيع أن نقول أن الارتفاع راجع لارتفاع رقم الأعمال في المعاملات الخارجية وانخفاض أسعار الصرف لي تاليها مرحلة انخفاض وذلك راجع إلى ارتفاع أسعار الصرف.

4 - تطور صافي الدخل:

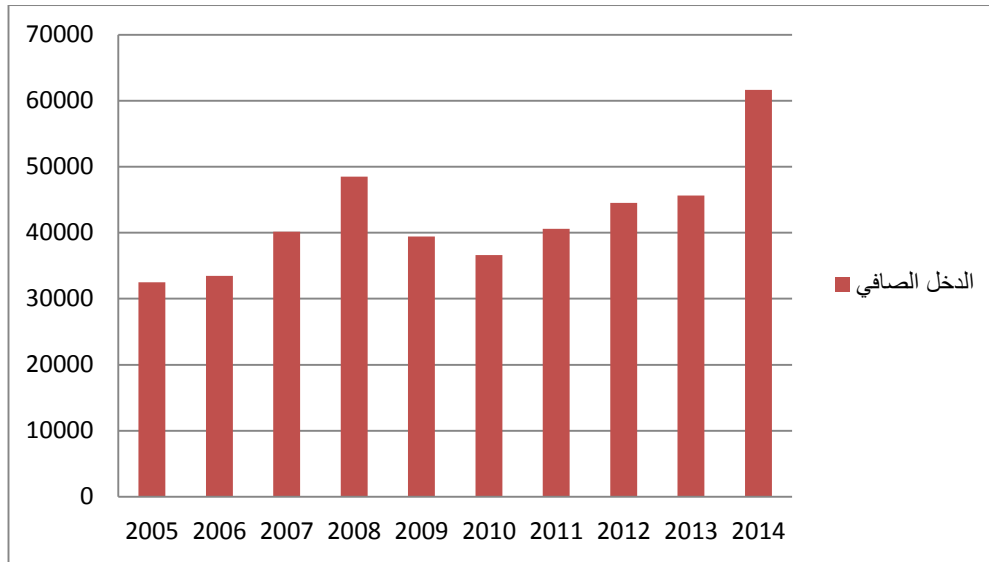
وتعتبر الإيرادات التي يتحصل عليها البنك من كل النشاطات الرئيسية والغانوية له من عمليات الائتمان وعمليات الصرف وتمويل التجارة الخارجية وغيرها، وتدرج في حساب (produit net bancaire) الموجود في جدول حسابات النتائج، والملخصة في الأتي:

الجدول (2-4): تطور مبالغ صافي الدخل المحقق من طرف البنك. الوحدة (مليون. دج)

السنوات	صافي الدخل	السنوات	صافي الدخل
2005	32500	2010	36063
2006	33450	2011	40617
2007	40153	2012	44509
2008	48492	2013	45630
2009	39446	2014	61663

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على ملاحق ص: 50.

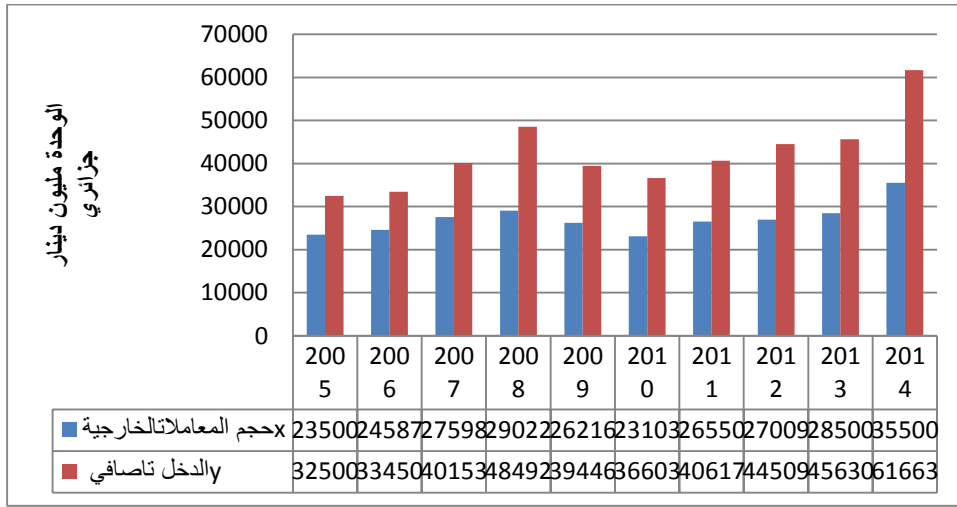
الشكل (2-2): يمثل شكل بياني لدخل الصافي خلال فترة الدراسة



المصدر: من إعداد الطالب وفق لمعطيات الجدول (2-4)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2 - 4) الموضح في الشكل (2 - 2) أن الدخل الصافي للبنك شهد ثلاث مراحل ويمكن تقسمها كما يلي: من سنة 2005 إلى غاية سنة 2008 سجلت هذه الفترة ارتفاعا محسوس في الدخل الصافي بحيث سجلت سنة 2008 أعلى قيمة خلال المرحلة الأولى بما قيمته 48492 مليون دج أما المرحلة الثانية شهدت انخفاضا وتنحصر هذه الفترة في سنتين 2009 - 2010 لي تليها بعدها المرحلة الثالثة حيث سجلت هذه الفترة ارتفاع مستمر بداية من سنة 2011 إلى السنة الأخيرة من فترة الدراسة 2014 حيث سجلنا أعلى قيمة خلال فترة سنة 2014 بقيمة 61663 مليون دج

الشكل (2-3): نسبة إيرادات المعاملات الخارجية من الدخل الصافي.



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدولين (2-3) و(2-4)

نلاحظ من خلال الجدولين رقم (2-3) و(2-4) الموضحين في الشكل البياني (2-3) أن هناك علاقة طردية بين إيرادات المعاملات الخارجية والدخل الصافي لبنك حيث سجلا في السنوات الأولى من الدراسة ارتفاع ملحوظ وذلك خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى غاية 2008 أما السنتين الموالتين شهدت انخفاض محسوس في إيرادات المعاملات الخارجية مصاحبه انخفاض في الدخل الصافي ولي تاليها الفترة الموالية لتشهد ارتفاع طوال الفترة المتبقية من الدراسة.

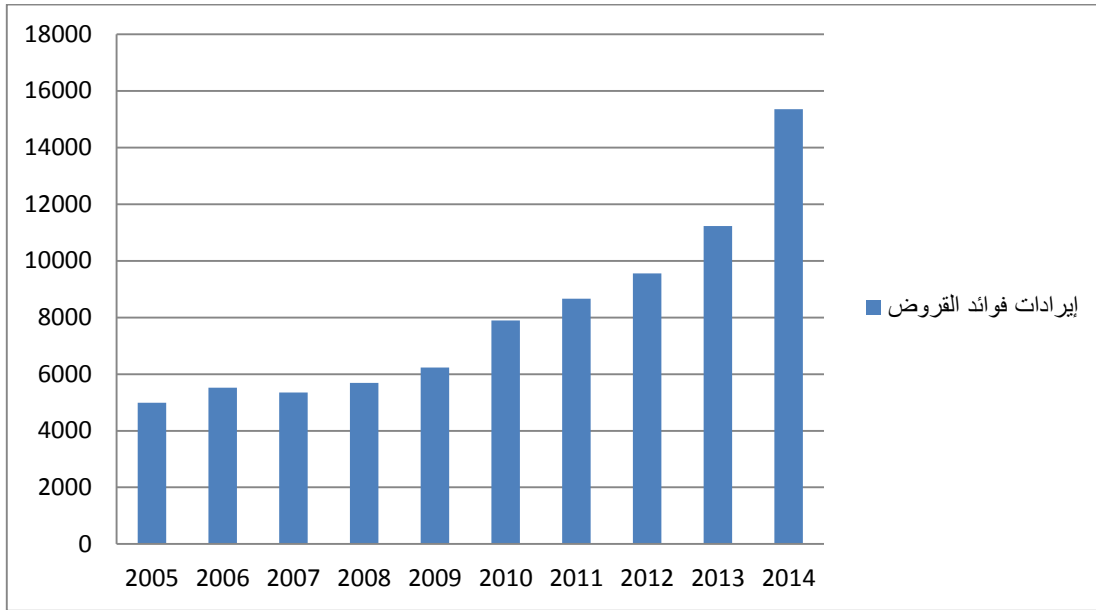
5 - إيرادات فوائد القروض:

الجدول (2-5): إيرادات فوائد القروض. الوحدة (مليون. دج)

السنوات	إيرادات فوائد القروض	السنوات	إيرادات فوائد القروض
2005	4995	2010	7892
2006	5523	2011	8658
2007	5354	2012	9560
2008	5690	2013	11233
2009	6235	2014	15352

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المقابلة الشخصية.

الشكل (2-4): لإيرادات فوائد القروض خلال فترة الدراسة 2005 - 2014



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (2-5).

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2-5) الموضح في الشكل (2-3) أن إيرادات فوائد القروض سجلت ارتفاعا طوالم فترة الدراسة ما عدى سنة 2007 حيث سجلت انخفاضا مقارنة بالسنوات الأخرى بقيمة 5354 مليون دج أما أعلى قيمة تم تسجيلها سنة 2014 بما قيمته 15352 مليون دج .

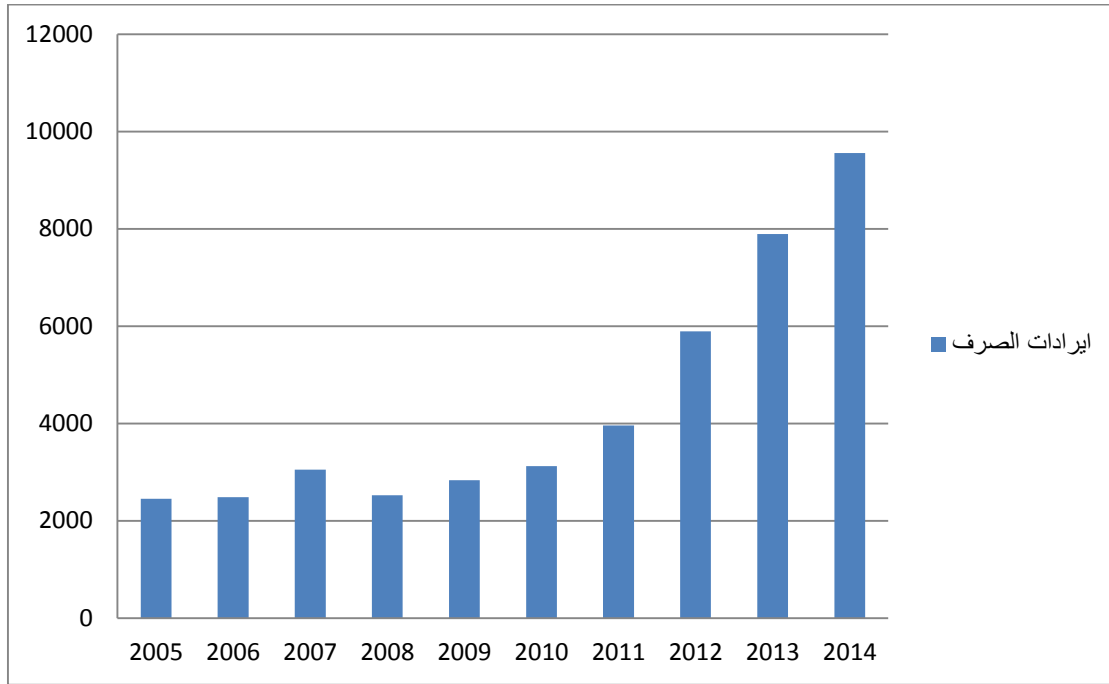
6- إيرادات الصرف.

الجدول (2-6): إيرادات الصرف. الوحدة (مليون. دج)

السنوات	إيرادات الصرف	السنوات	إيرادات الصرف
2005	2450	2010	3125
2006	2482	2011	3960
2007	3052	2012	5896
2008	2523	2013	7893
2009	2832	2014	9560

المصدر: من إعداد الطالب .

الشكل (2-5): إيرادات الصرف خلال فترة الدراسة:



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول (2-6).

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2-6) الموضح في الشكل (2-4) أن إيرادات الصرف سجلت ارتفاع محسوس في السنوات الثلاث من الدراسة من 2005 إلى غاية 2007 أما سنة 2008 فقد شهدت انخفاض في إيرادات الصرف لي تشهد السنوات الموالية ارتفاعا مستمر إلى غاية السنة الأخيرة من فترة الدراسة.

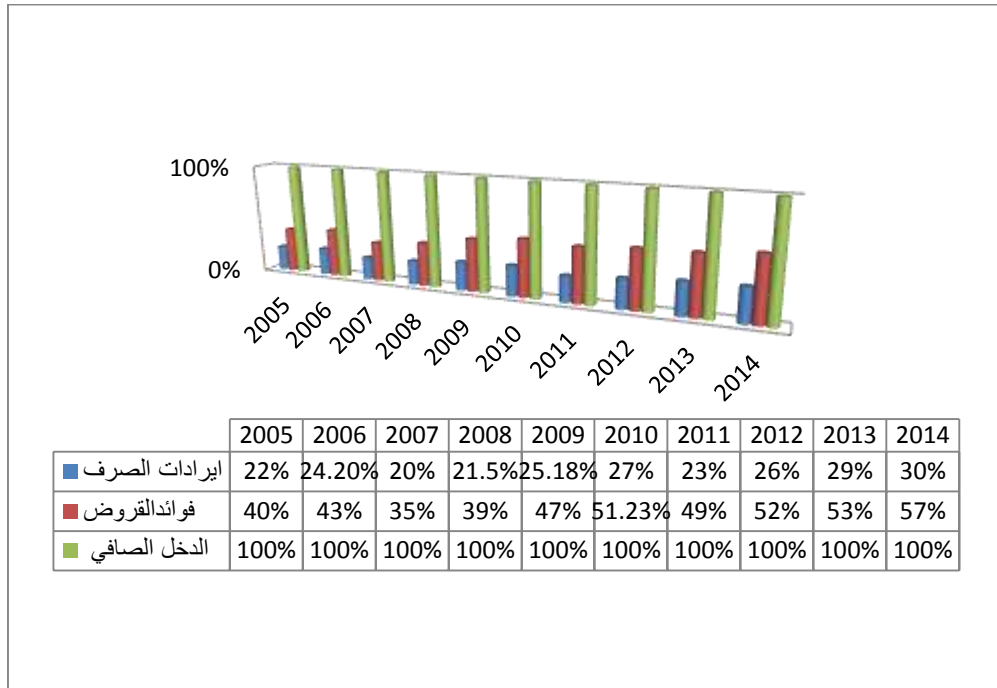
7 - نسب إيرادات الصرف وإيرادات الفوائد القروض:

الجدول (2-7): نسب إيرادات الصرف وإيرادات فوائد القروض

السنوات	نسب إيرادات الصرف	السنوات	نسب إيرادات فوائد القروض	نسب إيرادات الصرف	نسب إيرادات فوائد القروض
2005	%22	2010	%40	%27	%51,23
2006	%24,2	2011	%43	%23	%49
2007	%20	2012	%35	%26	%52
2008	%21,5	2013	%39	%29	%53
2009	%25,18	2014	%47	%30	%57

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المقابلة الشخصية.

الشكل (2-6): مقارنة بين إيرادات الصرف وإيرادات فوائد القروض.



المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على الجدول (2-7).

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2-7) الموضح في الشكل (2-4) المتمثل في مقارنة إيرادات (الصرف والفوائد) بالدخل الصافي نلاحظ أن هناك علاقة طردية بين إيرادات. فوائد القروض وإيرادات الصرف

8 - مؤشرات قياس أداء البنك :

جدول (2-8) أهم مؤشرات التي تقيس أداء البنك من جانب الربحية، كما نلاحظ أنها حققت مؤشرات مقبولة في جميع سنوات الدراسة.

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
إجمالي الأصول (مليون. دج)	583604	687982	789556	798561	899360
إجمالي الإيرادات* (مليون. دج)	55230	678852	70650	85356	70526
الدخل الصافي (مليون. دج)	32500	33450	40153	48492	39446
حقوق الملكية* (مليون. دج)	79009	72930	76925	62626	88189
هامش الربح (PM) %	58,84	49,30	56,83	59,81	55,93
منفعة الأصول (AU) %	9,46	9,86	8,95	10,69	7,84

10,20	12,75	10,26	9,43	7,39	الرافعة المالية (EM) مرة
	6,07	5,09	4,86	5,57	العائد على الأصول (ROA) %
44,73	77,43	52,20	45,87	41,13	العائد على حقوق الملكية (ROE) %

2014	2013	2012	2011	2010
2581393	2111443	789550	789650	2367626
110223	98565	82562	76691	102566
61663	45630	44509	40617	36063
191871	177063	176131	152074	125414
55,94	46,29	53,91	52,96	35,69
4,27	4,67	10,46	9,71	4,33
13,45	11,92	4,48	5,19	18,88
2,39	2,16	5,64	5,14	1,55
32,14	25,77	25,27	26,71	29,19

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملاحق ص: 50

من خلال ملاحظتنا لجدول (2-8) أن نسب هامش الربح قد حقق نسب إيجابية وشبه ثابت أما بالنسبة لمنفعة الأصول فقد شهدت في الفترة ما بين 2005 - 2008 ارتفاع في نسب منفعة الأصول ليليهما انخفاض في نسب منفعة الأصول في الفترة 2009-2010 وتعاود الارتفاع في الفترة 2011-2012 لي تشهد الفترة الأخيرة من دراسة انخفاض في نسب منفعة الأصول أما في ما يخص الرافعة المالية فقد شهدت الفترة الممتدة من 2005 إلى 2010 ارتفاعا ملحوظ لي تشهد الفترة الموالية 2011-2012 انخفاض في الرافعة المالية ولي تعاود ارتفاعها في السنتين الأخيرتين من فترة الدراسة وأما في ما يخص العائد على الأصول فقد شهدت تذبذبا طوال فترة الدراسة أما نسب العائد على حقوق الملكية فقد شهد في الفترة الممتدة من 2005 - 2008 ارتفاع ملحوظ اما الفترة الموالية فقد شهدت انخفاض طوال فترة الدراسة .

تحديد قيم معاملات نموذج الانحدار الخطي البسيط.

إن العلاقة بين تقلبات سعر الصرف وأداء البنك يمكن قياسها بالدخل الصافي وحجم المعاملات الخارجة حيث تعتبر المعاملات الخارجية أهم عنصر يولد حركة تنقل العملات وهذا ما ينتج تقلبات في أسعار الصرف هذا ما يؤثر على الدخل الصافي للبنك وعلى أداءه.

الجدول (2-9): متغيرات الدراسة الممثلة في معادلة الانحدار الخطي. الوحدة مليون دج

السنوات	الدخل الصافي y	حجم المعاملات الخارجية x
2005	32500	23500
2006	33450	24587
2007	40153	27598
2008	48492	29022
2009	39446	26216
2010	36063	23103
2011	40617	26550
2012	44509	27009
2013	45630	28500
2014	61663	35500

$$Y=27369.12+0.55(x)$$

من خلال ملاحظة معادلة الانحدار الخطي البسيط أن حتى لو اتخذت (x) قيمة صفرية فإن (y) تتخذ قيمة ثابتة وموجبة.

9 - تحليل الانحدار الخطي البسيط و الارتباط بين حجم المعاملات الخارجية والدخل الصافي للبنك :

الجدول (2-10): تحليل الانحدار البسيط و الارتباط بين حجم المعاملات الخارجية والدخل الصافي للبنك

المتغير التابع	المتغير المستقل	معامل الارتباط r	معامل التحديد R^2	المحسوبة $F_{\text{éel}}$
أداء البنك ممثلا في الدخل الصافي (Y)	حجم المعاملات الخارجية (X)	0.97	0.93	6.39

(F_{tab}) الجدولية = 5,32 المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجداول (2-3) و(2-4) باستعمال الجدول (Excel) = 0,05P

من خلال ملاحظتنا للجدول (2-10) أن معامل الارتباط (r) قد اتخذ قيمة موجبة وقريبة من الواحد وهذا ما يدل على أن هناك ارتباط خطي بين متغيرات الدراسة ونلاحظ فيما يخص معامل التحديد (R^2) اتخذ قيمة موجبة وقريبة من الواحد وهذا ما يدل على العلاقة الطردية الموجودة بين متغيرات الدراسة أما فيما يخص ت

مقياس فيشر فقد حققت ($F_{\text{éel}}$) المحسوبة قيمة أكبر من (F_{tab}) الجدولية وهذا ما يدل على أن معادلة التمثيل مقبولة

المطلب الثاني : مناقشة وتحليل نتائج الدراسة للبنك الجزائري الخارجي.

أول: تقييم الوضعية المالية للبنك الجزائري الخارجي.

تعتمد نماذج تقييم أداء المصارف على البيانات المالية والمحاسبية، وتقارير النشاط المصرفي، لذا قيمت الدراسة التطبيقية لهذا الموضوع لما هو متوفر من بيانات ومعلومات عن البنك.

من خلال ملاحظتنا للجدول (2-8) الذي يوضح مؤشرات قياس الأداء وبشكل عام تظهر نتائج مؤشرات الربحية و هي مؤشر العائد على حقوق الملكية و مؤشر العائد على الأصول، نلاحظ أن مؤشر العائد على حقوق الملكية شهد مرحلتين حيث سجل في السنوات الأربعة الأولى ارتفاع ملحوظ ويعود ذلك بدرجة كبيرة إلى مؤشر العائد على الأصول وبدرجة أقل إلى مضاعف حق الملكية، حيث حقق أعلى معدل له خلال فترة الدراسة في سنة 2008 بنسبة 77,43% أما في السنوات الباقية من فترة الدراسة فقد سجل انخفاض كبير وهذا راجع إلى انخفاض العائد على الأصول حيث كانت أدنى نسبة حققها خلال فترة الدراسة سنة 2012 بنسبة 25,27% وكان السبب الرئيسي في ذلك انخفاض معدل العائد على الأصول.

لم يعتمد البنك كثيرا على مضاعف حق الملكية (الرافعة المالية) حيث كانت نسبه ضعيفة وغير مستقرة .

أما من جانب مؤشر العائد على الأصول (ROA) إلى تكوينه (PM) الذي يعكس مدى كفاءة البنك ومراقبة تكاليف، ومنفعة الأصول (AU) التي تعكس الاستعمال الأمثل للأصول أو ما يعرف بجودة الأصول في البنك، ومن خلال الجدول السابق نلاحظ أن النسب هامش الربح التي حققها البنك خلال فترة الدراسة خلال فترة الدراسة نسب جيدة حيث كانت أعلى نسب حققها البنك سنة 2008 بنسبة 59,81% أما أقل نسبة حققها البنك هي 35,69% سنة 2010 أما فيما يخص مؤشر منفعة الأصول (AU) فقد شهدت تذبذبات طوال فترة الدراسة فقد كانت أعلى نسبة حققها البنك هي 10,69% سنة 2008 أما أدنى نسبة محققة كانت سنة 2014 بنسبة 4,27%.

من خلال التحليل النتائج يمكننا توضيحها كمايلي:

- جانب الربحية: فقد حقق بنك الجزائر الخارجي نسب جيدة، وهذا ما توضحه مؤشرات الربحية الثلاثة، (PM.ROA.ROE) وذلك عبر فترة الدراسة 2005-2014 وقد يعود ذلك إلى رفع البنك من إجمالي أصوله وكذلك الرفع من أدائه مما يعكس ذلك على إجمالي الإيرادات.
- جانب الكفاءة: أظهر مؤشر الكفاءة في إدارة ومراقبة التكاليف (PM) على العموم أن البنك يتمتع بكفاءة جيدة في تسيير أصوله ومراقبتها، وقد يعود ذلك إلى كفاءة عماله ونجاح استراتيجياته.
- جانب الإنتاجية: سجلت بيانات مؤشر إنتاجية الأصول (AU) تذبذبات وهذا يعكس ربما تنوع المحفظة المصرفية للبنك.

- جانب الرفعة المالية: يظهر مؤشر الرافعة المالية (EM) مدى اعتماد البنك على أمواله الخاصة في تمويل أصوله، وبالتالي مدى مخاطرته بأموال الغير في استثماراته، كما راثينا في الدراسة فإن البنك حقق أقل مخاطر وهو ما يعكسه مؤشر منفعة الأصول (AU) وهذا راجع للعلاقة الطردية بين المخاطر ومردودية الأصول، وهذا ما يفسر ضعف النسب المحقق في منفعة الصول.

ثانيا: تحليل متغيرات الدراسة

إيرادات فوائد القروض: تمثل إيرادات فوائد القروض الحجم الأكبر من إيرادات البنك وهي ناتجة عن النشاط الرئيسي للبنك وهو الوساطة المالية متمثلة في منح الائتمان (الإقراض)، في هذه الدراسة تعتبر إيرادات فوائد القروض ناتج لجميع أنواع الائتمان الذي يمنحه البنك من ائتمان على الاستثمارات الطويلة الأجل والقصيرة وعلى الاستغلال وقروض الشخصية وغيرها فكل هذه الأنواع تدر فوائد تجمع في حساب (Produits d'exploitation bancaire) الموجود في جدول حسابات النتائج، وفي الشكل (2-4) نلاحظ منحنى إيرادات فوائد القروض خلال فترة الدراسة حيث سجل في السنة الأولى ارتفاع ملحوظ ثم انخفضت في السنة الموالية حيث سجلت أدنى قيمة لها خلال فترة الدراسة في سنة 2007 بمقدار 5354 (مليون دج) لتشهد الفترة الأخيرة ارتفاعا مستمرا، كانت بداية 2008 حيث سجلت 5690 (مليون دج) وتستمر في الارتفاع لي تصل إلى ذروتها في سنة 2014 بمقدار 15352 (مليون دج)، وهذا راجع إلى لعدة أسباب، ويمكن إن تكون أهمها هي الأسباب السياسية حيث تحللت هذه المدة (أي مدة ارتفاع إيرادات فوائد القروض 2008-2014) مجموعة من القرارات السياسية التي ألغت قروض الاستهلاك وهذا ما شجع على قروض الاستثمار حيث يؤهل المستفيدون من القرض المصغر للحصول على امتيازات المنصوص عليها في التشريع المعمول به، ويستفيدون أيضا من الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر، والذي يسند تسييره إلى الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، مما يأتي:

- قرض بدون فوائد، يخصص لتكملة القرض البنكي، بعنوان إحداث النشاط.

- تخفيض في نسب الفائدة بالنسبة للقرض البنكي المتحصل عليها.

- قرض بدون فوائد بعنوان اقتناء المواد الأولية التي لا تتجاوز كلفتها مئة ألف دينار.

(إن البنك ليس معنيا بتخفيض معدلات الفائدة بل الدولة اتخذت هذا القرار والفارق بين المعدلين ستدفعه الخزينة العمومية للبنك).

- إيرادات الصرف والمعاملات الخارجية تدخل ضمن النشاط الثاني الرئيسي للبنك، وتعتبر المعاملات الخارجية جزء من عمليات الصرف، حيث أن هذه الأخيرة تتكون من نوعين من عمليات الصرف، يتمثل النوع الأول في العمليات التي تنشأ بغرض تجاري كتمويل العمليات التجارية التصدير والاستيراد وغيرها، ورغم من التنوع لم يصدر منه أي تراجع لدور البنك كممثل بالغ الأهمية في التجارة الخارجية، بل على العكس مازال البنك يحتل المرتبة الأولى في التجارة الخارجية وهذا راجعا لي تسجيله في الواردات من

حصته التجارية بـ 17% بينما في الصادرات يعالج بنك الجزائر الخارجي حوالي 98% من حجم المبادلات . ونشير هنا إلى أن البنك يفرق بين العماليتين في سعر الصرف، كلا النشاطين يحقق إيرادا منهما ويضم في حساب (Intérêts et produite assimilés).

من خلال ملاحظتنا للشكلين (1-2) و(2-5) أنهما يشكلان علاقة طردية نوعا ما وهذا لأن المعاملات الخارجية تمثل الجزء الأكبر من إجمالي إيرادات الصرف، وحيث نلاحظ تطور في إيرادات الصرف عبر سنوات حيث شهدت السنوات الخمسة الأخيرة ارتفاع كبير مقارنة مع السنوات الأولى للدراسة، ويرجع هذا الأمر إلى ارتفاع معدلات الصرف بصفة عامة والدولار و الأورو بصفة خاصة، مع العلم أن الجزائر تعد الشريك الاقتصادي الأول لأوروبا وأمريكا، وكذلك رأينا في التحليل السابق أن الجزائر شجعت إلى حد كبير الاستثمار بمعدلات فوائد منخفضة، كل هذه العوامل وغيرها جعلت من إيرادات الصرف تطورا لدى البنك عبر سنوات الدراسة.

بعد أن تطرقنا إلى تحليل الشكلين السابقين كان لا بد أن نتطرق إلى نوع نظام الصرف المتبع في الجزائر، لأن النظام بين ويوضح سياسة الصرف في البلد ومدى تحرير التجارة الخارجية فيه وتنقل رؤوس الأموال من وإلى الخارج، ولقد صرح محافظ البنك لدى تدخله أمام المجلس الشعبي الوطني في قوله: "وفيما يخص الدينار الجزائري فإن بنك الجزائر يقوم بتسيير الدينار الجزائري وفقا لنظام التعويم المدار لسعر الصرف بداية من 1996، وهذا بالتدخل في سوق الصرف ما بين البنوك بغرض محتمل ومعزز بشكل واضح للعمليات الصعبة إن السلطات النقدية الجزائرية قامت باختيار نظام صرف ثابت مقنع بالرغم من إعلانها الرسمي لصندوق النقد الدولي أنها تتبع نظام صرف عائم مدار، فالذي يميز التعويم المدار عن بقية التصنيفات الوسيطة أنه يكون دون إعلان مسبق لمسار الصرف غير أنه في الجزائر فإن مسار سعر الصرف فيها وتضح وهو ترك الدينار الجزائري دائما في أدنى مستوياته، بالإضافة إلى تدخل السلطة النقدية في تحديد سعر الصرف بشكل أسبوعي وبالرغم من التصريحات التي تقدمها السلطات النقدية بإتباع نظام الصرف العائم المدار لكنه في الحقيقة هو أقرب لنظام الربط.

وكخلاصة نقول أن نظام الصرف المتبع في الجزائر هو نظام ثابت، حيث تثبتت الجزائر عملتها بسلة من العملات الأجنبية وبالخصوص الدولار ولأورو، وهنا تأتي إثبات الفرضية الرئيسية التي تنص على أن تقلبات في أسعار الصرف لا تؤثر على أداء البنوك كون أن نظام الصرف الجزائري ثابت والسلطة النقدية هي التي تحدده بشكل مسبق، إذن لا يخضع إلى قوى السوق بالإضافة إلى ضعف نشاط البورصة الجزائرية واعتبار الاقتصاد مغلق لفرض قيود على تحويل الأموال من وإلى الخارج.

- صافي الدخل: ويسمى (Produit Net Bancaire) المدرج في جدول حسابات النتائج، ويمثل جميع الإيرادات السنوية التي تحصل عليها البنك من جميع العمليات التي من شأنها يحقق ربحا جراء نشاطها كما رأينا في التحليلين السابقين (إيرادات فوائد القروض وإيرادات الصرف) فهما جزأين من صافي الدخل، إن شكل (2-2) شهد ارتفاعا ملحوظا في السنوات الأولى من الدراسة حيث سجل ما قيمته 48492 (مليون دج)، وذلك في سنة 2008، أما في السنوات الموالية شهدت انخفاض ملحوظ حيث سجلت 36603 (مليون دج) في سنة 2010 لتشهد الفترة الموالية ارتفاعا مستمرا حيث سجلت أعلى قيمة

خلال فترة الدراسة سنة 2014 بمقدار 61663 (مليون. دج) وهذا راجع كما ذكرنا مسبقا الى عدة أسباب منها ما هو متعلق بالأسباب بالبنك كمنشأته وصمغته ومدى مشاركته في الاستثمارات المحلية وغيرها ومنها ما متعلق بالأسباب الخارجية كالقرارات السياسية والعادات والتقليد المجتمعية وغيرها، وفي الشكلين السابقين لاحظنا في السنوات الأربعة الأخيرة تطور ملحوظ وكذلك بالنسبة لي صافي الدخل، وهذا راجع إلى العلاقات الطردية بينها كما ذكرنا سابقا، فمجموع إيرادات الصرف وإيرادات فوائد القروض يمثل جزء من صافي الدخل فأى أسباب تؤثر في الإيرادات سوف يؤثر حتما في صافي الدخل.

2- تحليل النموذج واختبار الفرضيات

أ- اختبار الفرضية الأولى: تنص الفرضية الأولى على أن لإيرادات الصرف أثر في زيادة الدخل الصافي للبنك مقارنة بإيرادات فوائد القروض. من الشكل (2-6) افترضنا أن صافي الدخل ثابت بنسبة 100 % وهذا ليتسنى لنا معرفة مدى مساهمة كل من (إيرادات الصرف وإيرادات القروض) في الرفع من صافي الدخل، أما القيمة الباقية فهي لإيرادات من أنشطة أخرى، فإذا بدأنا بإيرادات فوائد القروض نلاحظ أن نسبتها تمثل أكثر من 30 % من صافي الدخل الإجمالي طوال سنوات الدراسة وهذه النسبة مرتفعة مقارنة بالإيرادات الأخرى وهذا أمر طبيعي لأن النشاط الرئيسي للبنك هو الوساطة المالية، وتبقى الملاحظة في مدى قيام البنك بمهامه الرئيسية حيث سجلت السنيتين الأوليتين نسبا تقدر بحوالي 40 % ولي تشهد السنيتين الولايتين انخفاضاً بحوالي 5 % لي تسجل السنوات الأخيرة ارتفاعاً جيداً حيث كانت أعلى نسبة مسجلة خلال فترة الدراسة هي: 57 % وكانت في سنة 2014 وهذه من إجمالي صافي الدخل وهذا أمر يوضح أن البنك في السنوات الأخيرة اتبع إستراتيجية جيدة في تسير نشاطه وله الكفاءة في تسير أصوله.

أما في ما يخص عمليات الصرف فهي تعتبر أول نشاط ثانوي يقوم به البنك في أولوياته لما له أنشطة فرعية كثيرة مثل المعاملات الخارجية تصدير واستيراد وغيرها ، لما تدره من أرباح كبيرة في ظل مخاطر تكاد تنعدم وهذا راجع إلى انعدام وجود أسواق مالية وطنية تتحكم فيه قوى العرض والطلب، بالإضافة إلى تدخل السلطة النقدية في السوق المالي.

إن النسب التي سجلتها إيرادات الصرف نسب جيدة وهذا بالرغم من أن نشاط الصرف يعتبر ثانوياً، حيث سجلت النسب في السنوات الخمسة الأولى تذبذبات حيث سجلت أقل نسبة خلال فترة الدراسة سنة 2007 بنسبة 20% لي تشهد بعدها ارتفاعاً كبيراً ، وكانت أعلى نسبة سجلت خلال فترة الدراسة سنة 2014 بمقدار 30% من إجمالي الدخل الصافي وهي نسبة جيدة بمقارنتها بإيرادات فوائد القروض التي سجلت 57% في نفس السنة حيث تعتبر أعلى نسبة محققة، أي بفارق حوالي ½ ، حيث أن الاختلاف يكمن في أهمية وحجم النشاط، وفي مجمل القول وحسب معلومات الدراسة فإن كلما سهمت إيرادات القروض بنسبة تساهم إيرادات الصرف تقريباً بنصف تلك النسبة، وهذا أمر راجع إلى سياسة البنك بالدرجة الأولى إذ يهتم بشكل كبير على عمليات الصرف واتخاذها نشاطاً ثاني بعد منح الائتمان.

ومنه نستنتج أن إيرادات الصرف تساهم وبشكل جيد في الرفع من صافي الدخل للبنك وهذا هو ما تثبته الفرضية الأولى، وهذا راجع إلى أن النظام المصرفي الجزائري هو نظام صرف ثابت مما يجعل أسعار الصرف لا تتقلب بقوى السوق، أي لا تتأثر بالتغيرات الحاصلة في أسعار الصرف العالمية.

ب- اختبار الفرضية الثانية: من خلال الجدول رقم (2-9) الذي يوضح علاقة الانحدار البسيط والارتباط بين حجم إيرادات المعاملات الخارجية والدخل الصافي للبنك يتضح أن قيمة معامل التحديد (R^2) بلغت (0.93) أي بنسبة (93%) من التغيرات التي تحصل في الدخل الصافي للبنك سببها عود إلى المعاملات الخارجية، وأوضح اختبار (F) صحة معنوية النموذج حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (6,39) وهي أكبر من قيمة (F) الجدولية (5,32).

قيمة (R^2) تدل على تمثيل العلاقة بين ($x.y$) أي بين حجم الإيرادات من المعاملات الخارجية (x) والدخل الصافي (y)، من خلال المعادلة المقترحة يعتبر (R^2) ذو فعالية جيدة جدا وهي تؤكد نفس النتيجة المتحصل عليها من خلال مقياس الارتباط البسيط. نستطيع القول أن العلاقة بين ($x.y$) هي علاقة خطية جيدة ومقبولة وحيث نتأكد من معامل التحديد (R^2) المحصل عليها هي قيمة موضوعية أ غير موضوعي، استخدمنا مقياس فيشر حيث استخلصنا إلى ما يلي:

(6,39 > 5,32) أي $F_{réel} > F_{tab}$ في هذه الحالة نرفض الفرضية الصفرية (H_0) للطبيعة العشوائية لمعادلة التمثيل المقترحة، إن هذه النتيجة لمقياس فيشر تؤكد أن معادلة التمثيل مقبولة وجيدة وأن قيمة معامل التحديد التي تحصلنا عليها هي قيمة موضوعية وتصلح لاستخدامها كمقياس لتقدير فعالية تمثيل معادلة الانحدار للعلاقة المدروسة بين حجم إيرادات لمعاملات الخارجية وصافي الدخل للبنك.

إن الشكل (2-6) الذي يوضح نسبة حجم إيرادات المعاملات الخارجية من الدخل الإجمالي الصافي للبنك، يبين مدى صحة العلاقة بين المتغيرين وهي علاقة طردية نسبيا فكلما زادت نسبة إيرادات المعاملات الخارجية زاد صافي الدخل بنسبة معينة والعكس صحيح وهذا ما نلاحظه طول فترة الدراسة، حيث نلاحظ في أربعة سنوات الأولى من الدراسة (من 2005 إلى 2008) أن هذه الفترة شهدت ارتفاعات في الإيرادات تلاها في نفس اتجاه أي ارتفاع في صافي الدخل، أما في السنتين الموالتين (2010-2011) فقد شهدت انخفاض في حجم إيرادات المعاملات الخارجية وكذلك صاحبها انخفاض في صافي الدخل لي تشهد السنوات الموالية ارتفاعا ملحوظا مما يعني أنها تساهم في الرفع من قيمة الدخل الصافي للبنك وبطريقة غير مباشرة هي تساهم في ربحية البنك بشكل معتبر مقارنة بالإيرادات الثانوية الأخرى، تلعب سياسة البنك واستراتيجياته تجاه المعاملات الخارجية دورا مهما في هذه النتيجة وهذا لي ما توليه من اهتمام لها يترجم ذلك رقم الأعمال الذي يتطور سنة بعد أخرى، حيث كان في سنة 2010 يقدر ب 24,5 مليار دج لي يزداد في سنة 2013 لي يصل إلى 100 مليار دج.

ونستخلص مما سبق أن إيرادات المعاملات الخارجية تلعب دور كبير في زيادة قيمة الدخل الصافي له، كما لها تأثير على العلاقة بينهما هي علاقة طردية، وهو الأمر الذي يثبت ويدعم الفرضية الثانية للبحث. إن السبب الرئيسي لتطور المعاملات الخارجية ومساهمتها في الرفع من قيمة صافي الدخل يعود وبشكل مباشر إلى نظام الصرف الثابت في الجزائر، وكذلك الإستراتيجية التي

يتبعها البنك في المعاملات الخارجية، حيث يفرض عمولة قدرها 2,5% من كل عمليات تجارية يقوم بها مع الخارج، ومنه نقول أن البنك إذا كان في حالة ربحية جراء عمالية يقوم بها فسوف تزيده العمولة ربحاً، أما إذا كان في حالة خسارة فإن العمولة ستغطي له تلك الخسارة.

خلاصة الفصل :

لقد خصص هذا الفصل للجانب التطبيقي من دراستنا، وكان الهدف منه تطبيق ما تم التوصل له في الجانب النظري و إختبار مدى تطبه مع الواقع العملي، وإختبار صحة فرضيات الدراسة.

حيث تم حساب كل من العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول لبنك الجزائر الخارجي.

وكذلك تم استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط لدراسة أثر تقلبات أسعار اصرف على أداء البنك.

ويمكن تلخيص أهم النتائج المتوصل إليها في هذا الفصل كالتالي:

1 معرفة نقاط قوة و ضعف للبنك الجزائري الخارجي وذلك من خلال تطبيق مؤشرا العائد على حقوق الملكية.

2- إن نظام الصرف في الجزائر هو نظام صرف ثابت، حيث تم تحديد قيمة الدينار الجزائري بسلة من العملات الأجنبية حسب العلاقات الاقتصادية مع تلك البلدان، وأهم هذه العملات هي الدولار و الأورو.

الأختام

إن تقلب أسعار الصرف العالمية من الموضوعات التي لها أهميتها الكبرى بالنسبة لسلامة النظام المصرفي، والنمو الاقتصادي ولا يحضى هذا الموضوع باهتمام الدول المتقدمة فحسب بل أيضا باهتمام دول ذات اقتصاد يتطلع للانفتاح كالجائر.

فالمعاملات الدولية بتحويل الأموال الأجنبية المتسلمة إلى عملة محلية، والمكان الذي يتم فيه التبادل هو سوق الصرف، حيث تعرض وتطلب العملات الأجنبية من طرف المتعاملين المقيمين، وغير المقيمين، وسعر الصرف يتحدد بتلاقي قوى العرض والطلب، والتصرف الذي يتم فيه لا يكون بحرية أو حسب الرغبة لكن تحت مراقبة الحكومة، ورغم هذا فهو يتعرض لمخاطر تقلبات الصرف التي تعتبر مخاطر دائمة تواجهها المؤسسات العامة والخاصة، والمالية على وجه الخصوص، التي تتعامل مع الخارج في إطار الارتفاع الدائم لسعر قيمة العملة الصعبة، وانخفاض قيمة العملة المحلية، والتغير الكبير لمعدلات الصرف لذا أصبح من الضروري وضع طريقة لتسيير هذه المخاطر وتغطيتها بصفة نهائية.

إن النشاطات البنكية لم تعد محصورة في نطاق ضيق يتكون من مجموعة من المتعاملين ولكنها أصبحت البنوك تلعب دورا أساسيا في الاقتصاد وذلك من خلال التشجيع على الاستثمارات وتسهيل عملياتها التمويل من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية.

فحركة الصرف عالميا تؤثر تأثيرا مباشرا وجوهريا على المعطيات المالية لبنك الجزائر كميزان المدفوعات احتياطي الصرف والمديونية الخارجية، وهذا ما أدركته الجزائر وبقية بلدان العالم التي اتجهت بأنظارها إلى تعديل قيم عملاتها سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة لتحقيق نتائج إيجابية هامة متمثلة من خلال ما تطرقنا إليه في هامش الربح الذي يحققه بنك الجزائر ساعيا ليبقى في تذبذب طفيف وموجب.

أما على مستوى السياسات المتبعة فقد شملت ما يلي:

- إشارات من بنك الجزائر بالسماح بتخفيض قيمة الدينار من أجل الرفع من قدرة الصادرات غير النفطية على المنافسة مع الحفاظ على معدل تضخم منخفض.
- استقرار قيمة العملة الوطنية مقابل الدولار إنما كان أساسا نتيجة ضعف قيمة الدولار على المستوى العالمي مقابل ارتفاع قيمة العملة الوطنية ويتبين ذلك من خلال مقارنة هذا الوضع بالعلاقة بين كل من العملة الوطنية والعملات الرئيسية الأخرى كالأورو.

نتائج الدراسة:

لقد سمحت لنا الدراسة بالتوصل إلى الاستنتاجات التالية

- 1 - إن تقلبات أسعار الصرف ليست ظاهرة مرتبطة بمكان أو زمان معين وإنما هي ظاهرة عالمية شهدها العالم منذ عقدين ونصف من الزمن.
- 2 - إن تذبذب أسعار الصرف كما نشاهده اليوم يعتبر ضارا وأن العالم يشهد درجة كبيرة من التقلبات في أسعار الصرف الأجنبي
- 3- إن تحديد التعامل في مجال الصرف واختيار التقنيات اللازمة للتغطية من مخاطرته مرهون باختبار نو النظام الصرف السائد في البلد.

4- إن نظام الصرف في الجزائر هو نظام صرف ثابت، حيث تم تحديد قيمة الدينار الجزائري بسلة من العملات الأجنبية حسب العلاقات الاقتصادية مع تلك البلدان، وأهم هذه العملات هي الدولار و الأورو.

5- رأينا أن مجمل الدراسات السابقة تطرقت إلى أثر تقلبات أسعار الصرف على المتغيرات الاقتصادية، وهذا لأهمية الموضوع لدى المتعاملين الاقتصاديين.

6- من تطبيق المؤشرات على بنك الجزائر الخارجي توصلنا إلى النتائج التالية:

- أظهرت مؤشرات الربحية ارتفاعا محسوسا ومقبول في ربحية البنك.
- يبين مؤشر هامش الربح مدى كفاءة البنك في إدارة ومراقبة تكاليفه حيث سجلت أعلى نسبة له حوالي 59,81%.

7- إن استعمال الأدوات الإحصائية لدراسة متغيرات البحث يوضح النتائج المرجوة وهذا ما تبين لنا من دراسة أثر المعاملات الخارجية على الدخل الصافي للبنك.

8- إن العلاقات الطردية بين إيرادات المعاملات الخارجية وصافي الدخل بالنسبة لبنك الجزائر الخارجي، هي دلالة على أن البنك كفاء في تسيير أصوله وله استراتيجيات بعيدة المدى.

ثانيا: اختبار الفرضيات:

1. تم التوصل من خلال الدراسة التطبيقية، إلى أن إيرادات الصرف الأجنبي تساهم بشكل كبير في الرفع من صافي الدخل للبنك، حيث سجلت مساهمتها في الرفع من صافي الدخل في طول الدراسة (2005-2014) عن ما لا يقل نسبته 25% من مجمل الدخل مقارنة بإيرادات القروض التي هي الأخرى سجلت في نفس الفترة ما لا يقل عن 55% وتبقى 20% للنشاطات الأخرى وهذا ما يعني أن عمليات الصرف لها أهمية كبيرة للبنك.

2. من خلال الدراسة التطبيقية ، ومن خلال تشكيل معادلة الانحدار البسيط بطريقة المربعات الصغرى (OMS) وبعد القيام بتحليل كل من معامل الارتباط (r) ومعامل التحديد (R^2) وباختبار النموذج بمقياس فيشر (F-test)، توصلنا إلى أن العلاقة بين الإيرادات التي تحققها حجم المعاملات الخارجية وصافي الدخل هي علاقة طردية مقبولة حيث كلما تغيرت نسبة إيرادات المعاملات الخارجية سيتغير صافي الدخل بنسبة معينة وفي نفس الاتجاه، حيث سجلت قيمة ($r=0.97$) وهو يدل على ذلك، أما معامل التحديد الذي سجل قيمة ($R^2=0.93$) وهي قيمة مقبولة ويعني هذا أن العلاقة بين (x,y) متينة والنموذج الرياضي المقترح واقعي وصحيح، أما اختبار فيشر الذي سجل هو الأخر قيمة ($F_{réel} > F_{tab} ; 6.39 > 5.32$) هذا يؤكد على أن معادلة التمثيل جيدة وقيمة معامل التحديد (R^2) التي تحصلنا عليها قيمة موضوعية تختلف عن الصفر وتصلح لاستخدامها كمقياس لتقدير فعالية وجودة النموذج.

ثالثا: التوصيات:

بعد تطرقنا إلى موضوع البحث أثر تقلبات أسعار الصرف على أداء البنوك التجارية الجزائري، والتطرق إلى حيثيات الموضوع بنوعية النظري المفاهيمي والتطبيقي، حول ما مدى تأثير أداء البنوك بتقلبات أسعار الصرف، وبعد استخلاص نتائج البحث، وإثبات صحت الفرضيات، يمكننا من خلال هذا اقتراح جملة من التوصيات:

1. يجب التحكم في المؤشرات النقدية وتنويع مصادر الحصول على العملة الصعبة (تشجيع الصادرات الوطنية خارج قطاع المحروقات) حتى لا تتأثر أسعار الصرف بشكل سلبي.
2. يفضل أن تتضمن أسعار الصرف مرونة في مواجهة التغيرات الاقتصادية في النظام المصرفي الجزائري، مع ضرورة الاهتمام بنظام الصرف الدولي.

رابعا: آفاق البحث:

إن موضوع تأثير تقلبات أسعار الصرف على أداء البنوك في المجال المالي والاقتصادي والذي يحظى باهتمام الكثير من المنظرين الماليين والاقتصاديين، والذي لا يزال يحتاج إلى دراسات ونتائج من شأنها توضيح فكرة تقلبات أسعار الصرف على أداء البنوك، فهذه الدراسة تعرف ندرة كبيرة في الأبحاث التي تهتم بأثر تقلبات أسعار الصرف على الاقتصاد الكلي فقط دون الدراسة على الاقتصاد الجزئي الذي يعتبر أداة فاعلة لتحسين الاقتصاد الوطني من عدة جوانب والتي بدورها يمكن أن تساعد على تحسين الاقتصاد الكلي، ومن هنا تتضح أهمية الموضوع، ومن آفاق هذه الدراسة ما يلي:

- 1- محاولة دراسة نفس الموضوع في بيئة مالية مفتوحة ومختلفة عن بيئة الدراسة.
- 2- أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها خلال فترات زمنية معينة.
- 3- محاولة إجراء دراسة مقارنة بين مجموعة من البنوك التجارية من اجل معرفة مدى تأثير أسعار الصرف على أدائها وذلك خلال فترة زمنية معينة.

قائمة المراجع

الأملا حق

I الكتب :

- 1- أبو الفتوح على فضالة، التحليل المالي وإدارة الأموال، دار الكتب العلمية للنشر و التوزيع، 1999.
- 2 - أحمد غنيم، صناعة قرارات الائتمان و التمويل في إطار الاستراتيجية الشاملة للبنك، بدون دار النشر، 2002 .
- 3 - أحمد ماهر، إدارة الموارد البشرية، الدار الجامعية، مصر، 1999، 2000 .
- 4 - زياد سليم رمضان، محفوظ أحمد جودة، إدارة البنوك، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 1996 .
- 5 - زينة قمري، واقع استخدام الأساليب الكمية في تقييم أداء الوظيفة المالية للمؤسسة المبنائية، (الدراسة عبارة عن مداخلة)، جامعة سكيكدة، الجزائر، سنة النشر مجهولة، موقع و تاريخ التحميل :
- 6 - طارق عبد العال حماد، تقييم أداء البنوك التجارية تحليل العائد و المخاطرة، الدار الجامعية، مصر، 2001 .
- 7 - عبد الغفار حنفي، رسمية قريا قص، الأسواق و المؤسسات المالية، مركز الاسكندرية للكتاب، 1999 .
- 8 - . عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبوقحف، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، الإسكندرية، الدار الجامعية، 1991 .
- 9 - عبد الغفار حنفي، السلوك التنظيمي و إدارة الأفراد، المكتب العربي الحديث، مصر 1997 .
- 10 - محمد صالح الحناوي، عبد الفتاح عبد السلام، المؤسسات المالية، البورصة و البنوك التجارية، الدار الجامعية، مصر، 2000 .
- 11 - محمود حميدات مدخل لتحليل النقدي ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر سنة 2000 .
- 12- محي الدين يعقوب أبو الهول، تقييم أعمال البنوك الإسلامية الاستثمارية، دار النفائس، الأردن، 2012 .
- 13 - موسى سعيد مطر وآخرون، التمويل الدولي، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2008.

II . البحوث الجامعية :

أ. أطروحات الدكتوراه :

1 - محمد على محمد العقول, قياس كفاءة الأداء المالي للبنوك الإسلامية, أطروحة دكتوراه, غير منشورة, جامعة أم درمان الإسلامية, السودان, 1997 .

ب. رسائل الماجستير :

1 - جعفري عمار, إشكالية اختيار نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية, رسالة ماجستير, غ منشورة, جامعة بسكرة, 2013.

2 - زاهر عبد الحليم خضر, تأثير سعر الصرف على المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني, رسالة ماجستير في الاقتصاد, غ منشورة, جامعة الأزهر (فلسطين), 2012.

3- عبد اللطيف طي, التطبيقات المتميزة لتقنيات التمويل و الاستثمار في العمل المصرفي الاسلامي من منظور العائد و المخاطرة دراسة حالة بنك البركة الجزائر, رسالة ماجستير, غير منشورة, جامعة قاصدي مرباح, 2009 .

4 - عطاء الله بن طيرش, أثر تغير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية- حالة الجزائر, رسالة ماجستير, غ منشورة, المركز الجامعي غرداية, 2011.

5 - محمد كريم ميلودي, الجهاز المصرفي في ظل العولمة, رسالة ماجستير, غير منشورة, جامعة الجزائر, 2004 .

6 - موسى محمد أبو حطب, فاعلية نظام تقييم الأداء و أثره على مستوى العاملين, رسالة ماجستير, غير منشورة, جامعة الإسلامية, غزة, 2009 .

ج. مذكرات الماستر :

1 - كمال سخري, دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الإستثمارية دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية, مذكرة ماستر, غير منشورة, جامعة قاصدي مرباح ورقلة, 2013 .

2 - ياسمينه ختمقاني, قياس كفاءة المصرفية باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية - دراسة حالة مجموعة من البنوك الجزائرية (2007 - 2012), مذكرة ماستر, غير منشورة, جامعة قاصدي مرباح ورقلة, 2014 .

III . المجالات :

- 1- عبد الملك مزهوده، الأداء بين الكفاءة والفعالية مفهوم وتقييم، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد الأول، نوفمبر 2001،
- 2 - محمد جموعي قريشي، تقييم أداء المؤسسات المصرفية دراسة حالة مجموعة من البنوك الجزائرية خلال الفترة 1994-2000، الجزء الأول، مجلة الباحث، ورقة، العدد 03، 2004 .

IV . الدوريات و الملتقيات :

- 1 - أحلام بوعبدلي، خليل عبد الرزاق، تقييم أداء البنوك التجارية العمومية من حيث العائد و المخاطرة دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري، مداخلة في ملتقى بعنوان المنظومة الجزائرية و التحولات الاقتصادية، جامعة الشلف، 14 - 15 ديسمبر 2004 .
- 2- حيدر نعمة الفريحي، أثر تقلب صرف اليورو في المخاطرة المصرفية، دراسة تحليلية، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الأول حول: اليورو واقتصاديات الدول العربية، جامعة الأغواط، الجزائر، 20 - 18 أبريل 2005.

ثانيا : المراجع باللغة الأجنبية

- 1 - Almazari . A.A **Financial performance evolution of some selected Jordanian commercial banks** . International research journal of finance and economics . (2011) .
- 2 - Anouar hassoune , **"la gestion des risque dans les banques islamiques "** , Moody 'sinvestors service , paris , 2008 .
- 3- Eric Lamarque. **gestion bancaire** , 2 édition , Darios & Pearson édition ,France , 2008 .
- 4- Gitman.L.J. **Principles of mangmet finance**.massachuetts. Addison Wesley . (1997) .
- 5 - Rees . B. **Financial Analysis**. Hertfordshire . prentice hall international .
- 6 - Marie delaplace, **monnaie et financement de l'économie**, dunod, 2 édition, Paris, 2006.

ثالثا : المواقع الإلكترونية

BANQUE EXTERIEUR D'ALGERIE-12 avril 2016-09.00h.<https://:1- www.bea.dz>